



**” أثر التحفظ المحاسبي على الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية:
دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الكويتية**

أ/ فايز عيد خالد سعد غلاب العازمي

باحث ماجستير

أ.م.د/ إبراهيم زكريا عرفات

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد (١١) - العدد (٢١) - الجزء الثالث

يوليو ٢٠٢٥ م

رابط المجلة: <https://csi.journals.ekb.eg>

المستخلص

هدف هذا البحث إلى بيان أثر التحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في الشركات المساهمة الكويتية غير المالية خلال الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٤، باستخدام بيانات ٤٠ شركة (١٢٠ مشاهدة). اعتمد البحث على منهج التحليل الكمي عبر نماذج الانحدار الخطي المتعدد، مع قياس التحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج باسو (١٩٩٧)، وبناء مؤشرات كمية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية من خلال تحليل التقارير السنوية. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي للتحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان ($\beta=0.628, P<0.01$)، مما يؤكد دور التحفظ في تعزيز الشفافية تجاه هذه المخاطر المباشرة. وتقدم هذه الدراسة إسهامات عملية للجهات التنظيمية الكويتية (مثل هيئة أسواق المال) لدعم سياسات الإفصاح الإلزامي، كما تقدم رؤية قيمة للإدارات التنفيذية حول تكامل التحفظ المحاسبي مع إدارة المخاطر. على الصعيد الأكاديمي، تفتح النتائج آفاقاً لدراسات مستقبلية حول تأثير العوامل غير المالية (مثل الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي ESG) على هذه العلاقة في البيئة الكويتية الفريدة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الإفصاح عن المخاطر الائتمانية، الشركات المساهمة الكويتية.

Abstract

This study aimed to examine the effect of accounting conservatism on the level of accounting disclosure of credit risk, in non-financial Kuwaiti shareholding companies during the years 2022–2024, using data from 40 companies (120 observations). The research adopted quantitative analysis methodology through multiple linear regression models, measuring accounting conservatism according to the Basu (1997) model and constructing quantitative indices for credit risk disclosure through the analysis of annual reports.

The results revealed a statistically significant positive effect of accounting conservatism on the level of disclosure for credit risk ($\beta=0.628, P<0.01$), confirming conservatism's role in enhancing transparency toward these direct risks. This study provides practical contributions for Kuwaiti regulatory bodies

(such as the Capital Markets Authority) to support mandatory disclosure policies, while offering valuable insights for executive management on integrating accounting conservatism with risk management. Academically, the findings open avenues for future research on the influence of non-financial factors (such as ESG disclosure—environmental, social, and governance) on this relationship within Kuwait's unique business environment.

Keywords: Accounting Conservatism, Credit Risk Disclosure, Kuwaiti Shareholding Companies.

١- الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة:

تزايد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي Accounting Conservatism في الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك إلى الجدل المتنامي حول ملائمة المعلومات المحاسبية الذي أثير بعد موجه الانهيارات التي شهدتها بعض الشركات العالمية، إذ اتجه الباحثون إلى دراسة مبررات التحفظ المحاسبي واختبار دوافعه وآثاره على كل من القوائم المالية وعلى قرارات مستخدميها، وعلى الأخص بعد حالات الفشل التي أصابت بعض الشركات في الدول العربية في مطلع القرن الحالي، فعلى الرغم من أن بعض تلك الانهيارات قد يكون وراءها الاستخدام السيء للمحاسبة أو الغش إلا أن بعض الباحثين يعتقدون إن سوء استخدام التحفظ المحاسبي أحد أسباب فضائح الشركات (أبو الخير، ٢٠٠٨، ص ٣).

وتبرز أهمية التحفظ المحاسبي في التطبيق المحاسبي من خلال ما قام به مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) Financial Accounting Standards Board عند تفسيره للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) Statement of Financial Accounting Concepts (No.2,1980)، حيث أوضح أن التحفظ المحاسبي هو تصرف حذر تجاه ظروف عدم التأكد لضمان أن ظروف عدم التأكد والمخاطر الملازمة في بيئة الأعمال، قد أخذت في الاعتبار على نحو ملائم. كما تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) من خلال إطار خاص بإعداد وعرض القوائم المالية وجهة النظر الشائعة للتحفظ وهي الاعتراف الفوري بأي مصروف أو نقص في الأصول وتأجيل الاعتراف بأي أرباح أو زيادة في الأصول إلى أن يتم التأكد من تحققها (D'Augusta & DeAngelis, 2020, p.2295).

ويشير Osma et al. (2022) أن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لأنه يؤثر تساؤلاً حول جودة المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات وأثره على دقة توقعات المحللين، ويساعد في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين مديري الشركة ومساهميها، وبالتالي فإن

قياس جودة الإفصاح يساعد في قياس مدى قوة خطوط الاتصال ودقتها بين الإدارة والمساهمين الحاليين والمتوقعين والجهات الرقابية. وقد اهتم العديد من الأطراف بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية وجودة التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في دقة توقعات المحللين، حيث كانت جودة التقارير المالية، ولازالت، الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ولم يكن إقرار مبدأ التحفظ المحاسبي إلا جزءاً من الإجراءات التي اتخذت لضمان جودة التقارير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع الشركة الفعلي (منصور، ٢٠١٤، ص ٢٦٥).

وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأدوات المالية من دوره في تعزيز كفاءة سوق المال فهو يساعد المستثمرين من ناحية تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ومدى استدامة عملياتها والتنبؤ بعوائد الأسهم مما ينعكس على كفاءة القرارات الاستثمارية (AL-Hadi et al., 2016)، ومن ناحية أخرى فهو يساعد الشركات على تحسين المرونة المالية حيث يقلل من طلب المستثمرين لمعلومات إضافية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكاليف الوكالة وهو ما يقلل من الاحتفاظ بالنقدية بخلاف النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض الحماية Nahar et al., 2016)، كما يساعد في تحسين ممارسات إستراتيجيات إدارة المخاطر، والتأكيد على فعالية المديرين في التعامل معها مما يعزز من فرصة الشركات في الوصول إلى مصادر التمويل وإعادة هيكلة تمويلها عند تكلفة منخفضة (إبراهيم، ٢٠١٦).

٢/١ مشكلة البحث:

في ظل تزايد التعقيد المالي والضغوط التنظيمية على المؤسسات، أصبحت جودة التقارير المالية والشفافية أمراً بالغ الأهمية للمستثمرين وأصحاب المصلحة. أحد الجوانب المهمة في هذا السياق هو العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر. فالتحفظ المحاسبي يمثل مبدأً يهدف إلى تقدير الأرباح والإيرادات بشكل حذر، مع توقع الخسائر المحتملة. ومن ناحية أخرى، الإفصاح عن المخاطر يعكس مستوى الشفافية الذي تقدمه الشركة في الكشف عن المخاطر التي قد تؤثر على أدائها المالي المستقبلي.

وتتضمن الأدوات المالية عدة أنواع من المخاطر التي تؤثر على قيمتها وأدائها، أبرزها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق. وتشير مخاطر الائتمان إلى احتمال عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته المالية، مثل التخلف عن سداد أصل الدين أو الفوائد، وهو ما يعرض المستثمر أو المقرض لخسائر مباشرة. (Derakhshan et al., 2022, p.98).

وقد اهتم الفكر المحاسبي بضرورة الأخذ بمفهوم التحفظ المحاسبي باعتباره من أهم المفاهيم المحاسبية المستخدمة عند إعداد وعرض التقارير المالية لمواجهة حالات عدم التأكد والمخاطر اللازمة لها، والتي تتزايد بطبيعتها في أوقات الأزمات المالية والسياسية التي تشهدها بيئة الأعمال التي تعمل في ظلها الشركات، حيث تزداد دوافع الإدارة نحو التلاعب والتأثير على الأرباح من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوفرة لديها، بالشكل الذي تزداد معه، مخاطر المعلومات وتكاليف الوكالة، وبالتالي يتوقع من الشركات التي تعتمد على استخدام سياسات محاسبية متحفظة أن تتخفف معها كل من مخاطر عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة خاصة في فترات الأزمات المالية والسياسية (فودة، ٢٠١٦، ص ٥٨٨).

وتكمن المشكلة في تحديد كيف يؤثر التحفظ المحاسبي على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟ بمعنى آخر، هل يؤثر التحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟ فقد يسهم التحفظ المحاسبي في تقليل الإفصاح عن المخاطر من أجل المحافظة على استقرار المعلومات المقدمة للمستثمرين، أو قد يؤدي إلى زيادة الإفصاح لتجنب المفاجآت السلبية في المستقبل. ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال البحثي التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في الشركات المساهمة الكويتية؟

٣/١ هدف البحث: يتمثل هدف البحث فيما يلي:

بيان أثر التحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في الشركات المساهمة الكويتية.

٤/١ - **أهمية البحث:** يمكن إبراز أهمية الدراسة من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

١/٤/١ **الأهمية العلمية:** يستمد البحث أهميته العملية من أهمية متغيرات البحث في تحقيق استقرار بيئة الأعمال من خلال:

١. إثراء المعرفة المحاسبية من خلال تعزيز الفهم الأكاديمي حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية، والتعرف على العوامل الداعمة لهذه العلاقة.
٢. فهم وتفسير كيف يمكن للتحفظ المحاسبي تقليل المخاطر من خلال تبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً.
٣. قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في بيئة الأعمال الكويتية.

٢/٤/١ **الأهمية العملية:** يستمد البحث أهميته العملية من أهمية متغيرات البحث في تحقيق استقرار بيئة الأعمال من خلال:

١. الدور الحاسم للتحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية وضمان الشفافية والموثوقية في عرض المعلومات المحاسبية.
٢. الدور الهام الذي يلعبه التحفظ المحاسبي في تحسين شفافية الأسواق المالية من خلال تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة. وهذا يساعد المستثمرين على تقييم المخاطر الائتمانية بشكل أفضل، مما يؤدي إلى قرارات استثمارية أكثر حكمة وفعالية.
٣. الدور الهام الذي يلعبه الإفصاح عن مخاطر الائتمان في تعزيز فهم الأطراف المعنية للطبيعة والمخاطر المرتبطة بالأدوات المالية التي تستخدمها الشركات، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية واستثمارية أكثر استنارة وفعالية.

٥/١ فروض البحث: في ضوء طبيعة مشكلة البحث والهدف منه، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في الشركات المساهمة الكويتية.

٦/١ منهج البحث: تحقيقاً لهدف البحث اعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وذلك كما يلي:

أولاً: المنهج الاستنباطي: اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي بغرض بناء الإطار النظري للبحث، وصياغة مشكلة وفروض البحث، وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث واستنباط العناصر الرئيسية للإطار النظري للبحث وصولاً إلى اشتقاق فروض البحث.

ثانياً المنهج الاستقرائي: استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في إعداد الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المساهمة في بيئة الأعمال الكويتية، واستخدام أسلوب تحليل المحتوى للنتائج المالية المنشورة لهذه العينة، في الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤.

٧/١ تنظيم البحث: لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم ما تبقى منه على النحو التالي:

القسم الثاني: الإطار النظري للتحفظ المحاسبي.

القسم الثالث: الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان.

القسم الرابع: عرض وتحليل الدراسات السابقة وتطوير الفروض.

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية.

القسم السادس: خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

٢ القسم الثاني: الإطار النظري للتحفظ المحاسبي مقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي من أقدم موضوعات المحاسبة المالية وبرغم معارضة البعض له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خاصة بعد حالات الانهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من المنشآت العملاقة وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح في هذه المنشآت نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك المنشآت ومنها ممارسات إدارة الربح، والتمويل من خارج الميزانية، وغيرها من الممارسات الأخرى التي تعتبر خرقاً واضحاً لمفهوم التحفظ المحاسبي.

١/٢ مفهوم التحفظ المحاسبي:

جاء مفهوم التحفظ المحاسبي نتيجة لحالة عدم التأكد Uncertainty التي يواجهها المحاسبون في العديد من المواقف أثناء ممارستهم لمهنة المحاسبة، ويعد التحفظ المحاسبي أداة يستخدمها المحاسبون لمواجهة حالة عدم التأكد تلك، ويعتبر التحفظ المحاسبي أحد المحددات أو القيود المحاسبية التي يجب مراعاتها لدى عرض البيانات المدرجة بالقوائم المالية في ظروف تتسم بالشك ببيئة الأعمال حول تقدير قيم الأصول والخصوم (García et al., 2014, p.175).

وعرف كلاً من (Neag & Maşca, 2015, p.1116) التحفظ المحاسبي على أنه توقع أن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية على المدى الطويل، لذا يميل المحاسبون إلى التقليل من قيمة الأصول والإيرادات والزيادة في قيمة الالتزامات والمصروفات والخسائر التي تحيط بها

درجة من عدم التأكد.

كما عرف (Hansen et al.,2018,p.281) التحفظ المحاسبي بأنه تلك الممارسات التي تؤدي إلى تخفيض الإيرادات وصافي الدخل نتيجة التأثير بالأخبار السيئة، ومن جهة أخرى عدم زيادتها نتيجة التأثير بالأخبار الجيدة.

وأشار (Ma et al.,2020,p. 386) إلى أن التحفظ المحاسبي هو اختيار المبادئ المحاسبية التي تخفض من قيمة صافي الدخل بتأخير الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات وتقييم الأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية، مع تقييم الالتزامات بأعلى من قيمتها الاقتصادية المتوقعة".

ويعتبر التحفظ المحاسبي سياسة ثابتة تنتهجها المنشآت من خلال استخدام طرق محاسبية متحفظة، حيث ينتج عن تطبيقها تخفيض قيم الأصول مقارنة بقيمتها السوقية لتفادي مخاطر قد تتعرض لها في المستقبل، ويتم تطبيقه من خلال اختيار البدائل المحاسبية الأكثر صرامة، بحيث ينتج عن تطبيقه انخفاضاً في الأصول والأرباح وارتفاعاً في الالتزامات والخسائر (Laux & Ray, 2020,p.3).

ويري (مليجي وآخرون، ٢٠١٦، ص ٣٥١) أن التحفظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية في الفكر المحاسبي وله تأثير على جودة التقارير المالية المنشورة، وقد وصفه بأنه لا يعتبر كمبدأ محاسبي لانتهاء خصائص المبدأ فيه، ولا يعتبر كجزء من إطار نظرية المحاسبة، إنما يمكن اعتباره كممارسة محاسبية عملية وسياسة محاسبية.

وجاء ملحق توصية المفاهيم رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والذي قام بتعريف التحفظ المحاسبي بأنه سلوك يتسم برد فعل حذر تجاه عدم التأكد لضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة لأنشطة الشركة قد تم أخذها في الاعتبار على النحو المناسب (Hsieh, et al.,2019,p.44).

وأشار مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ لدى ممارسة التقديرات اللازمة، والتي تستدعي عدم تقدير الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والتدفقات الخارجة لم يتم تقديرها بأقل مما يجب (محمد، ٢٠٢٤، ص ٢٤٤).

ويتضح من التعريفات السابقة أن التحفظ المحاسبي مفهوم يقضي بتوفير الحيلة والحذر في حالة عدم التأكد المصاحبة للاعتراف ببعض البنود في القوائم المالية بحيث يتم تسجيل الخسائر في حال توقعها، أما عن الأرباح لا يتم الاعتراف بها إلا عند وقوعها الفعلي.

٢/٢ دوافع استخدام التحفظ المحاسبي:

يهدف التحفظ المحاسبي إلى تقديم صورة مالية متحفظة، حيث يتم تقييم الأصول والإيرادات بطريقة متحفظة تقلل من تضخيم الأرباح. وهناك عدة دوافع لاستخدام التحفظ المحاسبي يمكن عرضها على النحو التالي:

١/٢/٢ عقود حوافز الإدارة: يظهر التعارض في المصالح بين الإدارة والملاك بشكل خاص في عقود حوافز الإدارة، حيث يسعى المدبرون إلى تعظيم منافعهم الشخصية، بينما يهدف الملاك (المساهمون) إلى تعظيم قيمة المنشأة على المدى الطويل، ويؤدي هذا التعارض إلى مشكلات شائعة، ومنها: (باجين، ٢٠٢٢، ص. ص. ٣٢-٣٣)

١. الحوافز لتضخيم الأرباح.
 ٢. تخفيض الإنفاق على المدى القصير.
 ٣. المبالغة في تحمل المخاطر.
 ٤. التضارب في توقيت المكاسب والخسائر.
- ومن ثم فيمكن للباحثين القول إن وجود مثل هذه المشاكل في عقود حوافز الإدارة قد يمثل دافعاً كبيراً لاستخدام التحفظ المحاسبي، حيث يساعد التحفظ المحاسبي على ما يلي: (Wu et al.,2022,p.7)
- (;Hsieh, et al.,2019,p.46)
١. تقليل الحوافز للتلاعب بالأرباح.
 ٢. الحفاظ على حقوق المستثمرين.
- ومن خلال ما سبق يمكن للباحث القول إن التحفظ المحاسبي يعمل كوسيلة لحماية مصالح الأطراف المختلفة المتعاقدة، مما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالتعاقدات وضمان تحقيق أهداف هذه الأطراف بفعالية وشفافية.
- ٢/٢/٢ عقود المديونية:** حيث تتم هذه العقود في ضوء المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما أنها تتم في إطار النسب المالية التي تحدد قدرة المنشأة على السداد، ويحدث التعارض بين الملاك والدائنين عندما يحاول الملاك من خلال وكلائهم نقل الثروة من الدائنين إليهم، من خلال القيام بممارسات تخفض الديون الخارجية (عسكر وزامل، ٢٠٢٣، ص ٢٨)، ويساعد استخدام التحفظ المحاسبي في الحد من التعارضات الناشئة عن عقود المديونية من خلال:
١. حماية حقوق الدائنين.
 ٢. تجنب خرق شروط العقود.
 ٣. تعزيز الشفافية والثقة في التعاقدات المشتركة.
- ٣/٢/٢ مخاطر التقاضي:** تعتبر الدعاوى القضائية أحد أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة للتحفظ المحاسبي للحد من خطر التقاضي، حيث أن المبالغة في تقييم صافي الأصول والإيرادات تزيد من تكاليف التقاضي مقارنة بتقييمها بأقل مما يجب، وكلما زادت مخاطر الدعاوى القضائية، زادت الحاجة إلى الرجوع إلى ممارسات التحفظ المحاسبي، بغرض التقليل من مخاطر الدعاوى القضائية المتمثلة في قيمة التعويضات أو التكاليف القضائية، ومن ثم يكون لدى الإدارة دافع نحو التقرير عن قيم متحفظة لصافي الأصول والإيرادات (السيد وآخرون، ٢٠٢٣، ص ١٤).
- ٤/٢/٢ دوافع ضريبية:** يعتبر رقم الربح المحاسبي هو الأساس الذي يتم عليه احتساب الضرائب، ويعتبر التحفظ المحاسبي من وسائل تخفيض العبء الضريبي، حيث يؤثر على الاختيارات الإدارية للسياسات المحاسبية مما يساهم في التأثير على التحفظ المحاسبي في الإفصاح عن الوضع المالي للمنشأة، حيث يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقليل صافي الربح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات ومن ثم تقليل الالتزامات الضريبية (احمد، ٢٠٢٢، ٤٢٩).
- ٥/٢/٢ دوافع تنظيمية:** حيث إن لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات المالية، ووضع المعايير المحاسبية أثر مباشر على تبني السياسات المحاسبية المتحفظة، حيث قد يواجه المسؤولين عن تنظيم تلك الأسواق وكذا واضعوا المعايير المحاسبية انتقادات حادة إذا كانت تلك المعايير تؤدي إلى المبالغة في تقييم

الأصول والإيرادات ومن ثم يشكل هذا دافعا لتبني السياسات المتحفظة (إبراهيم، ٢٠١٩، ص ١٦٩). ومن خلال ما سبق يمكن للباحث القول إن وجود هذه الدوافع تجعل التحفظ المحاسبي أداة هامة لتوفير صورة مالية متحفظة وصادقة عن أداء المنشأة، مما يحافظ على توازن المصالح بين المنشأة وأصحاب المصالح المختلفين.

٣/٢ أنواع التحفظ المحاسبي: يوجد تقسيم شائع في الدراسات المحاسبية فيما يتعلق بأنواع التحفظ المحاسبي والتي تم تقسيمها إلى التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، ويمكن عرضها تفصيلاً على النحو التالي: (زيد، ٢٠٢٤، ص ١٠٢؛ Wu et al., 2022, p.9).

- **التحفظ المشروط Conditional reservation:** يعتمد التحفظ المشروط على وقوع أحداث أو أخبار معينة، فهو مشروط بإشارة العائدات أو أخبار مستقبلية، والذي يسمى أيضاً بالتحفظ اللاحق، وهذا النوع من التحفظ يرتبط بتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق، ومن أمثلة على هذا النوع تدنية قيمة أصول طويلة الأجل، وتقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ويؤدي التحفظ المشروط إلى عدم التماثل في التوقيت الملازم للاعتراف بالمكاسب والخسائر، فيتم الاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم في حين لا يتم الاعتراف بالمكاسب في توقيت ملائم، فهو مشروط بإشارة أو طبيعة العائدات أو التنبؤات المستقبلية.

- **التحفظ غير المشروط Unconditional reservation:** ويعني أن يكون التحفظ غير مرتبط بوقوع الأحداث بمعنى أن يتم تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الانتاجي بشكل يؤدي الى نشأة شهرة غير مسجلة، ومن أمثلة الإجراءات المحاسبية المتحفظة معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخليا كمصروفات ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيم السوقية لصافي الأصول وذلك طيلة عمر هذه الأصول و/أو الالتزامات. هذا وتجدر الإشارة إلى الجدول حول مدى التكامل بين التحفظ المشروط وغير المشروط، حيث أشار (الرشدي، ٢٠١١) إلى أن الدراسات الميدانية أكدت على أنهما متكاملان ويكونا معاً التحفظ بوجه عام، ولا يعتبر أحدهما مستقلاً عن الآخر تماماً.

٤/٢ نماذج قياس التحفظ المحاسبي: هناك عدد من النماذج المستخدمة في قياس مستوى التحفظ المحاسبي ويمكن عرضها كما يلي:

١. نموذج Basu:

ويعرف بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ويفترض هذا النموذج أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من الأرباح مقارنة بالخسائر، إذ تؤدي الأرباح إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه الأرباح والخسائر، أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية (سعادة، ٢٠٢٤، ص ٨٩٩). إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وتنبأ Basu أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة (أبو الخير، ٢٠٠٨، ص ٣١).

ويتم حساب النموذج كالتالي: (Basu,1997)

$$NIt = \alpha + \beta_1 RET + \beta_2 Dt + \beta_3 (RET \times Dt) + \epsilon_t$$

حيث:

- NIt صافي الدخل المحاسبي مقسماً على القيمة السوقية للأسهم في بداية الفترة.
- RET عائد السهم خلال الفترة الزمنية نفسها.
- Dt متغير وهمي (Dummy Variable) يأخذ القيمة (1) إذا كان العائد سلبياً، و (0) إذا كان العائد إيجابياً.
- β_1 يقيس استجابة الأرباح للعوائد الموجبة (أي الأخبار الجيدة).
- β_2 يمثل تأثير الأخبار السيئة على الأرباح، وعادةً يكون سلبياً أو غير معنوي.
- β_3 عكس مدى عدم تماثل استجابة الأرباح بين الأخبار الجيدة والسيئة، فإذا كان موجباً ومعنوياً، فهذا يعني أن الأرباح تستجيب بسرعة أكبر للأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، مما يشير إلى وجود تحفظ محاسبي.

- ϵ_t الخطأ العشوائي في النموذج.

ووفقاً للمعادلة السابقة فقد فصل Basu بين الأخبار الجيدة والسيئة مستخدماً إشارة العائد السوقي، ومن خلال متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا كان العائد سالب والقيمة (صفر) إذا كان العائد غير سالب، كما أن معامل انحدار الربح على العوائد السالبة (الأخبار السيئة) يعادل خمسة أضعافه على العوائد الموجبة (الأخبار الجيدة)، واعتبر عدم تماثل معامل استجابة الأرباح للعوائد مقياساً للتحفظ المحاسبي، أي أن إذا كانت قيمة β_1 سالبة دل ذلك على التحفظ المحاسبي (أبو الخير، ٢٠٠٨). وقد لقي نموذج Basu قبول عام وانتشار واسعاً لكونه يغطي معظم حوافز التحفظ، إلا أنه وجه بثلاث انتقادات رئيسية يتمثل الانتقاد الأول في تحيز المقاييس الإحصائية للنموذج. أما الانتقاد الثاني فيتمثل في عدم قدرة النموذج على اكتشاف كل حالات التحفظ المحاسبي. أما الانتقاد الثالث فيتعلق بتعارض نتائجه مع نتائج نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Dietrich et.al,2007; Givoly et.al,2007). ووفقاً لدراسة (أبو الخير، ٢٠٠٨) فإن الانتقادات السابقة لم تقلل من القبول المتزايد للنموذج لعدة أسباب من أهمها أن مشكلة التحيز الإحصائي.

٢. نموذج مؤشر التحفظ:

تم تطوير هذا المؤشر من قبل (Penman & Zhang, 2002) ويهدف إلى قياس تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلى نسبة الاحتياطات المقدرة إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطات المقدرة إلى زيادة تحفظ الشركة، وعليه فإن ارتفاع مؤشر C-score يعني زيادة التحفظ المحاسبي. ويتم حساب درجة التحفظ المحاسبي من خلال المعادلة التالية: (Penman & Zhang, 2002)

$$C\text{-score} = ER \div NoA$$

حيث أن:

C-score: درجة التحفظ المحاسبي

ER: الاحتياطات المقدرة

NoA: صافي الأصول المقدرة

ويتم قياس الاحتياطات المقدرة طبقاً لهذا النموذج بالاستناد إلى ثلاث عناصر هي: (المخزون السلعي- نفقات البحوث والتطوير - نفقات الإعلان) وبالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه بالشكل التالي: (سعادة، ٢٠٢٤، ص ٥٩١)

$$C\text{-score} = INVres + R\&Dres + ADVres \div NOA$$

حيث أن:

- **INVres**: احتياطات المخزون السلعي (المحسوبة بطريقة LIFO والتي تظهر في هوامش القوائم المالية).
- **R&Dres**: احتياطات البحوث والتطوير (وتحسب من خلال قسط الإطفاء لنفقات البحث والتطوير).
- **ADVres**: احتياطات الإعلان (وتقاس من خلال قسط الاستهلاك لنفقات الإعلان التي تم رسملتها سابقاً).

٣. نموذج الاستحقاقات السالبة:

ظهر نموذج الاستحقاقات السالبة لقياس درجة التحفظ المحاسبي غير المشروط وذلك على مستوى المنشأة من سنة لأخرى من خلال العلاقة بين الربح المحاسبي المحسوب على أساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، فانخفاض مقدار الاستحقاق من فترة لأخرى يشير إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي. ويعد الأساس المنطقي لهذا النموذج على فكرة الاستحقاقات السالبة للتدليل على زيادة درجة التحفظ المحاسبي، فالتحفظ المحاسبي يستخدم آلية الاستحقاقات لتأجيل الأرباح وتعجيل الخسائر بالشكل الذي يصبح فيه مستوى تراكم الاستحقاقات سالبا أكثر فأكثر، ويستند النموذج إلى فكرة أن الاستحقاقات تميل إلى الانعكاس، نظراً لأن السنوات التي يكون فيها صافي الربح أعلى أو أقل من التدفقات النقدية التشغيلية يتوقع أن تليها سنوات ذات استحقاقات سالبة أو موجبة، ومن ثم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى نتائج متحفظة (استحقاقات سالبة) في السنة الأولى، ونتائج غير متحفظة (استحقاقات موجبة) في السنة الثانية.

ويتم حساب هذا النموذج كالتالي:

- **إجمالي الاستحقاقات** = صافي الدخل - التدفقات النقدية التشغيلية
- **الاستحقاقات التشغيلية** = (التغير في المدينين + التغير في المخزون + التغير في المصروفات المدفوعة مقدماً - (التغير في الدائنين - التغير في الضرائب المستحقة).
- **الاستحقاقات السالبة** = إجمالي الاستحقاقات - الاستحقاقات التشغيلية.

٤. نموذج الاستحقاقات غير المتماثلة:

ظهر نموذج الاستحقاقات غير المتماثلة لقياس التدفق النقدي Asymmetric Accrual to Cash-flow Measure (AACF). والذي قدمه (Ball & Shivakumar, 2005) للتغلب على مشكلة عدم وجود معلومات عن أسعار الأسهم للمنشآت غير المقيدة بالبورصة، وبالتالي يصعب تطبيق نموذج Basu. ومن منطلق أن الاستحقاقات ترتبط بشكل إيجابي، ولكن غير متماثل بالتدفقات النقدية التشغيلية الجارية بسبب التحفظ، حيث ترتبط التغيرات في التدفقات النقدية الحالية لمنشأة ما بشكل إيجابي بالتغيرات المستقبلية المتوقعة للتدفقات النقدية والتي يتم الاعتراف بها في الأرباح الحالية على أساس الاستحقاقات، أي أن الاستحقاقات ترتبط إيجابياً بالتغيرات المتوقعة في التدفقات النقدية، وبالتالي ترتبط إيجابياً أيضاً بالتدفقات النقدية الحالية. وحيث أنه يتم الاعتراف بالخسائر الاقتصادية في الفترة الحالية،

في حين يتم الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية بشكل تدريجي، وبالتالي ستزيد العلاقة الإيجابية بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية في حالة الخسائر (Wang, 2009).

وتعبر المعادلة التالية عن نموذج (AACF): (حماد، ٢٠١٨، ص ٣٢٢)

$$ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 DCFO_{it} + \beta_2 CFO_{it} + \beta_3 DCFO_{it} \times CFO_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل:

- ACC_{it} الاستحقاقات التشغيلية لمنشأة (I) في نهاية السنة (T).
- CFO_{it} : التدفق النقدي لمنشأة (I) في نهاية السنة (T).
- $DCFO_{it}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (صفر) إذا كان التدفق النقدي أكبر أو يساوي صفر ويأخذ القيمة (١) إذا كان التدفق النقدي أقل من الصفر.
- ε الخطأ العشوائي.

ووفقاً للمعادلة السابقة فإن قيمة β_3 تعبر عن التحفظ المحاسبي فكلما زادت قيمة β_3 زاد التحفظ المحاسبي.

٥. نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

يقوم هذا النموذج على استخدام القيمة السوقية ونسبتها إلى القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي، إذ تبين بأن التحفظ المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية كنسبة من القيمة السوقية الفعلية وعليه فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام سياسة محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية، بمعنى أن المنشأة مقيمة بأقل مما يجب (Beaver and Ryan, 2000)، بينما إذا ارتفعت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وكانت أعلى من الواحد الصحيح عن فترة زمنية، هذا يشير إلى استخدام المنشأة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى لأصول المنشأة، بمعنى أن المنشأة مقيمة بأعلى مما يجب، ويمكن قياس التحفظ وفق المعادلة التالية: (توفيق، ٢٠١٧، ص ٩٤٨)

$$\text{التحفظ} = \frac{\text{القيمة السوقية}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن هذه النماذج تساعد في قياس مدى التحفظ المحاسبي بأنواعه المختلفة، وكل منها يتيح رؤية جانب محدد من السلوك المالي للمنشأة ومدى احتياطيها في تقديم أرباحها وموجوداتها المالية، ويشير الباحثون إلى أنه سيتم الاعتماد على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في قياس التحفظ المحاسبي لأغراض الدراسة التطبيقية.

٥/٢ إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي:

يساهم التحفظ المحاسبي في تقديم صورة مالية موثوقة عن الأداء المالي للمنشأة، ويساهم في تعزيز الاستقرار المالي، وتتلخص أهمية التحفظ المحاسبي فيما يلي:

١. تعزيز موثوقية المعلومات المالية، ويعد أداة مناسبة لمواجهة التفاوض المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وتشجيع الادخار الوقائي، وحماية حقوق المساهمين (أبو العلا، ٢٠٢٠، ص ١٩).
٢. تقليل فرص التلاعب المالي، تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح، حيث أن تبني التحفظ قد يقلل

٣. من السلوك الانتهازي للإدارة (Laux & Ray, 2020,p.5).
٤. الاستجابة السريعة للأزمات المالية (Wu et al.,2022, p.7)
٥. تحسين اتخاذ القرارات الإدارية: أرقام حقيقية (Laux & Ray, 2020,p.5).
٦. زيادة الثقة من قبل المستثمرين (Wu et al.,2022, p.7).
٧. تطبيق التحفظ المحاسبي يقلل من عدم التماثل في البيانات والمعلومات بين الإدارة والمستثمرين (الدلايخ والخزاعلة، ٢٠٢٢، ص ٣٧٧-٣٧٨).
٨. تطبيق التحفظ المحاسبي يساعد على تقليل التكاليف وزيادة قيمة الأصول النقدية للمنشآت وكذلك مساعدة المنشأة في تقليل المخاطر المالية من خلال تسجيل الخسائر المحتملة بشكل مبكر، مما يوفر للمنشأة مجالاً أوسع للاستعداد للأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية (الدلايخ والخزاعلة، ٢٠٢٢، ص ٣٧٧-٣٧٨).
٩. ومن خلال ما سبق يرى الباحثون أن التحفظ المحاسبي يعتبر أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه أعمال المنشأة حيث يقلل من مخاطر عدم التأكد ويحد من التزايد في التفاؤل من قبل المديرين والمحاسبين عند تقييم أصول المنشأة وربحياتها، ويساهم في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويعمل على جودة الإفصاح، ويساهم في تحقيق الشفافية المالية، ويعزز من الثقة بين المنشأة وأصحاب المصالح المختلفين.

٦/٢ سلبيات استخدام التحفظ المحاسبي:

- على الرغم من العديد من المزايا التي يحققها استخدام التحفظ المحاسبي، إلا أن هناك العديد من السلبيات الناتجة عن استخدام التحفظ المحاسبي، ويمكن عرضها على النحو التالي: (الجارحي، ٢٠١٦، ص ٤٥٥؛ الجندي، ٢٠٢٠، ص ٧٧؛ الحناوي، ٢٠١٨، ص ٢١٠؛ Ma et al.,2020,p. 388)
١. قد يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه إيرادات المنشأة ومصرفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها.
 ٢. يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق.
 ٣. إن تبني المنشآت للسياسات المحاسبية المتحفظة قد يؤدي إلى زيادة مصلحة الدائنين على حساب مصلحة حملة الأسهم، ويزيد من تباين المعلومات للمستثمرين والإدارة، الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة تكاليف الوكالة.
 ٤. ينتج عن تطبيق التحفظ المحاسبي تضخم في ربح المنشأة في السنوات اللاحقة بسبب التخفيض المتعمد لأصول الفترة الحالية.
 ٥. يؤدي التحفظ المحاسبي إلى إزدواجية في اعداد التقارير والقوائم المالية لمنظمات الأعمال.
 ٦. يقلل التحفظ من القدرة التنبؤية فيما يتعلق بخاطر المستقبل، حيث يواجه المستثمر بالعديد من المعلومات غير المتماثلة.
 ٧. التقليل من قيمة الأصول أو الأرباح بشكل مفرط، مما قد يعطي صورة مالية أقل من الواقع عن أداء الشركة.
- ومن خلال ما سبق يمكن للباحثين القول إن الإفراط في التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تقديم صورة

غير واقعية عن أداء المنشأة، مما قد يؤثر على القرارات الاستثمارية والاستراتيجية للأطراف المعنية، وبالتالي ينبغي على المنشآت إيجاد توازن بين التحفظ المحاسبي وتقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة.

٧/٢ العوامل المؤثرة في تبني سياسة التحفظ المحاسبي:

يوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في تبني سياسة التحفظ المحاسبي ويمكن تحديد أهم هذه العوامل على النحو التالي: (Noviyanti & Agustina, 2021,p.3): Sugiarto & Fachrurrozie, 2018: الحناوي، ٢٠١٨، ص (٢١١)

١. الحوكمة.
 ٢. نسبة المديونية.
 ٣. كفاءة السوق المالي.
 ٤. نوع القطاع أو النشاط.
 ٥. البيئة القانونية والتنظيمية.
 ٦. النظام الضريبي.
 ٧. المنافسة في السوق.
- ومن خلال ما سبق يمكن للباحثين القول إن درجة التحفظ المحاسبي تتأثر بعوامل معقدة تتراوح بين العوامل الاقتصادية والتنظيمية والثقافية، مما يخلق بيئة متعددة الأبعاد يمكن أن تؤثر على كيفية تطبيق التحفظ في المحاسبة داخل الشركة.

٣ القسم الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية مقدمة:

تعد الأدوات المالية من أهم عوامل النجاح في عالم المال والأعمال، حيث تستخدمها الشركات لتحقيق أهدافها المالية والاستثمارية، مثل تحسين السيولة، إدارة المخاطر، وتمويل العمليات التجارية. ومع ذلك، فإن استخدام الأدوات المالية ليس خالياً من المخاطر؛ بل على العكس، فإنه ينطوي على العديد من المخاطر المالية، والتي تتضمن مخاطر السوق، والائتمان، والسيولة، والتشغيل، والمخاطر القانونية، والمخاطر السياسية، وغيرها. ويساعد الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في توفير صورة واضحة لأصحاب المصلحة حول طبيعة المخاطر الائتمانية للأدوات المالية المستخدمة، ومدى تعرض الشركة للمخاطر المحتملة، والإجراءات التي تتخذها للحد من هذه المخاطر. ويتطلب هذا الإفصاح مراعاة المعايير المحاسبية ذات الصلة، بهدف تزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية ومالية مستنيرة.

١/٣ مفهوم الأدوات المالية: Financial instruments

عرفت الأدوات المالية بأنها أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة معينة والتزام مالي أو أداة حقوق لشركة أخرى (Ryan, 2012, p.190).، وعرفت أيضاً الأدوات المالية على أنها حق ملكية، أي عقد يدل على حصة في صافي الأصول، ويقصد بصافي الأصول الحصة المتبقية في أصول منشأة بعد خصم كل التزاماتها، ويلاحظ أن الالتزام بإصدار أداة حقوق الملكية ليس التزاماً مالياً لأنه ينتج عنه زيادة في حقوق الملكية ولا يمكن أن يترتب عليه خسارة المنشأة (Ahmed et al., 2014, p.403). كما

عرفت الأدوات المالية بأنها أي عقد يحدث أصلاً مالياً لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر، والأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن نقدية أو أدوات حقوق الملكية لمشروعات أخرى أو حق تعاقدية (Linnerooth-Bayer & Hochrainer-Stigler, 2015, p.89).

وعرفها (Brown & Lee, 2018, p.55) على أنها أي عقد ينشأ عن الموجودات المالية للمنشأة والمطلوبات المالية على المنشأة أو حقوق مساهمين لمنشأة أخرى. بينما أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) (الأدوات المالية: العرض) إلى بعض الأدوات المالية الأكثر شيوعاً وهي: ذمم مدينة تجارية وذمم دائنة تجارية، أوراق قبض ودفع قروض مأخوذة ومقدمة، وسندات مدينة ودائنة، الأسهم والسندات (Parameswaran, 2022, p.18).

وعرف كلا من (Abuselidze & Slobodanyk, 2019, p.35) الأدوات المالية على أنها عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما أو التزام مالي، أو حق ملكية لمنشأة أخرى، كما تعرف على أنها عقد يمنح ارتفاعاً لأصل مالي لمنشأة معينة، أو أداة حق ملكية، أو التزام مالي لمنشأة أخرى.

وأوضحت دراسة (Bahodirovich, 2024, p.374) أن الأدوات المالية عبارة عن سلسلة من الحقوق أو الالتزامات ذات الطبيعة التعاقدية، التي تؤدي في النهاية إلى تلقي أو دفع مبلغ نقدي، أو شراء أو إصدار رؤوس أموال خاصة.

ووفقاً للتعريفات السابقة يتضح للباحثين أن الأدوات المالية يجب أن تتوفر فيها عنصرين أساسيين هما: العقد والذي يشير إلى اتفاق بين طرفين، تكون لهما السلطة لتفعيل بنود العقد ووجود طرفين الطرف الأول عليه الالتزام بدفع، أو تسليم النقد، أو السند، أو القرض، والطرف الثاني لديه الحق في القبض أو استلام الأداة المالية.

ويمكن للباحثين تعريف الأدوات المالية بأنها عبارة عن أصل نقدي أو أصل مالي يكون على شكل نقد أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدية كما يمكن أن يكون أصل مالي آخر من منشأة أخرى، لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية وفق شروط كالذمم، القروض، السندات.

٢/٣ أهمية الأدوات المالية:

تعتبر الأدوات المالية أدوات للتغطية ضد المخاطر، كما تمثل أداة تتيح فرصاً أفضل لتخطيط التدفقات النقدية، فضلاً عن كونها تمثل فرصاً استثمارية جديدة، وأنها أداة لاستكشاف السعر الذي سيكون عليه الأصل محل التعاقد في السوق الحاضر، وذلك في تاريخ التسليم. هذا فضلاً عن مساهمتها في تخفيض تكلفة المعاملات، الأمر الذي يسهم في تحسين مستوى السيولة وكفاءة السوق، بالإضافة إلى توفير المرونة والفاعلية لتنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية. وتتميز المشتقات المالية أيضاً بالقدرة على تجزئته المكونات المختلفة للمخاطر، وفرزها وتوزيعها على الراغبين والقادرين على تحمل كل عنصر من عناصرها بأدنى تكلفة ممكنة، مما يؤدي إلى تخفيض إجمالي تكلفة المخاطر وتحسين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية، كما تعمل المشتقات على توفير أسلوب جديد لإدارة المخاطر المالية، حيث يمكن عن طريقها عزل المخاطر المتعددة التي تتجمع معاً في الأدوات المالية التقليدية، بحيث يمكن إدارة كل منها بشكل مستقل (جابر، ٢٠١٩، ص ٥٩-٦٠).

وتُسهّم الأدوات المالية في تسهيل عمليات الاستثمار، التمويل، وإدارة المخاطر، وتُعتبر ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الأسواق، ويمكن توضيح أهمية الأدوات المالية على النحو التالي: (Abuselidze& Slobodanyk, 2019,p.41 ;Khalatur et al.,2019,pp.6-7)

١. **تسهيل التمويل:** تساعد الأدوات المالية كالسندات والأسهم في جمع الأموال التي تحتاجها الشركات لتوسيع أعمالها أو تنفيذ مشاريع جديدة، إذ تُمكن هذه الأدوات الشركات من الحصول على التمويل اللازم دون الحاجة إلى الاعتماد الكامل على القروض المصرفية.
٢. **إدارة المخاطر:** يساعد التنوع في الأدوات المالية المشتقة، كالعقود الآجلة وعقود الخيارات والمبادلات، في التحوط ضد تقلبات الأسعار وتقلبات السوق وأسعار العملات وأسعار الفائدة، ما يسهم في حماية أصولهم وأرباحهم.
٣. **توفير السيولة:** حيث يمكن للمستثمرين من خلال الأدوات المالية، خاصةً الأسهم والسندات، تحويل استثماراتهم إلى سيولة بسرعة عند الحاجة، مما يتيح مرونة كبيرة في إدارة الأصول، كما تُسهم في توفير السيولة اللازمة للسوق، ما يقلل من التذبذبات ويُحافظ على استقرار السوق ويُقلل من مخاطر انهياره.
٤. **تحديد أسعار الأصول والأسواق:** تساعد الأدوات المالية على تحديد أسعار الأصول بشكل أكثر دقة استنادًا إلى المعلومات المتاحة في السوق، فالأسعار التي يتم تداولها في الأسواق تعكس التوقعات والمخاطر المرتبطة بالأصول، مما يجعل السوق أكثر شفافية.
٥. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** حيث إن تداول الأدوات المالية يفرض متطلبات إفصاح عن المعلومات المالية للشركات، مما يُعزز الشفافية والمصادقية ويُسهّل على المستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة.
٦. **دعم الاستقرار المالي والاقتصادي:** تسهم الأدوات المالية في توفير إطار منظم للتعاملات المالية، مما يقلل من المخاطر المالية ويحد من احتمالات حدوث الأزمات الاقتصادية. ومن خلال ما سبق يمكن للباحثين القول إن الأدوات المالية تعد وسيلة فعّالة لتحسين الكفاءة الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، وتسهيل العمليات المالية المختلفة، كما أن توظيفها بشكل صحيح يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي.

٣/٣ مفهوم مخاطر الائتمان Credit Risk

تشير إلى احتمالية فشل المقرض في سداد ديونه أو التزاماته المالية، مما يؤدي إلى خسائر مالية للمقرضين، على سبيل المثال: عند تقديم قرض بنكي يكون البنك قد أوفى بالتزاماته عن طريق تحويل الأموال إلى المقرض، في حين يتوقع من المقرض الوفاء بالتزاماته في تواريخ مستقبلية عن طريق سداد أصل الدين والفوائد، وبالتالي فالبنك هنا يتحمل مخاطر الائتمان في حالة فشل المقرض في الوفاء بالتزاماته. وتعتبر هذه المخاطر أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والبنوك والمستثمرين، لأنها تؤثر بشكل مباشر على العوائد المالية وتزيد من احتمالات حدوث خسائر (Shivaani, M. V., & Agarwal, 2020,p.66).

٤/٣ مفهوم الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية:

إن مفهوم المخاطر من الموضوعات التي مازالت محل جدل في أدبيات المحاسبة والتمويل، ويرجع ذلك إلى تعدد مفاهيم المخاطر وارتباطها بتفسيرات مختلفة لدى المهتمين بها، وقد اتجهت بعض الدراسات (Tan et al.,2017,p. 81) عند تعريفها إلى المفهوم الضيق للمخاطر على أنها تمثل خسارة محتملة، أو ضرر أو تهديد، بينما تشير دراسة (George,2008,p.18) إلى أن المخاطر هي احتمال حدوث تخفيض في الأرباح أو تحقق الخسارة مستقبلاً، كما عرفت دراسة (Dobler et al.,2011,p.11) أن المخاطر هي وقوع أي حدث أو فعل يؤثر سلباً في قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها ويؤدي إلى نتائج غير سارة.

وفي المقابل اتجهت دراسات أخرى إلى تبني المفهوم الواسع للمخاطر فقد أشارت دراسة (Alswaidan,2017,p.39) إلى أن المخاطر هي احتمال تحقق خسائر أو أرباح محتملة ناتجة عن الظروف التي تعمل في نطاقها الشركة، كما عرفها معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW,1999) بأنها "أي حدث قد يؤثر على أداء الشركات بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والأخلاقية". في حين عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC,1999) بأنها عدم التأكد المرتبطة بالأحداث المستقبلية وتؤثر في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية والتشغيلية والمالية."

وعرف (Miihkinen, 2013,p.15) الإفصاح عن المخاطر بأنه جميع المعلومات التي تقدمها الشركات عند إستعراضها للمخاطر في تقاريرها السنوية، والتي تصف المخاطر الرئيسية للشركات، وأثرها الإقتصادي المتوقع على الأداء المستقبلي، والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه المخاطر.

أما (Cordazzo et al.,2017) فقد عرف الإفصاح الإختياري عن المخاطر بأنه الإفصاح الذي يتم طبقاً للمبادئ التوجيهية الوطنية للإفصاح عن المخاطر (أبو خزانه، ٢٠١٨، ص ٩٥٣).

ومن خلال ما سبق يمكن للباحثين تعريف الإفصاح عن المخاطر بأنه جميع المعلومات التي تقدمها الشركة في التقرير السنوي وتصف المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها، وطرق إدارتها، وآثارها الاقتصادية المتوقعة على الأداء الحالي والمستقبلي، وهو ما يساهم في تقليل درجة عدم اليقين في أنشطة الشركة.

٥/٣ أهمية الإفصاح عن مخاطر الائتمان:

أدت التغيرات في بيئة الأعمال التي من أهمها تعقد عمليات الشركة وهياكلها التمويلية، وتزايد حدة المنافسة إلى إعادة النظر في النماذج الحالية للتقارير المالية حيث تفتقر إلى الشفافية والوضوح في الإفصاح عن المخاطر (Neifar and Jarboui,2017,p.7). وقد أكدت أدبيات الفكر المحاسبي على عدم كفاية ممارسات الإفصاح عن المخاطر ووجود ما يسمى بالفجوة المعلوماتية للخطر Risk Information Gap بين معدي القوائم المالية ومستخدميها (Khlif and Hussainey,2016, p.192).

وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر من دوره في تعزيز كفاءة سوق المال فهو يساعد المستثمرين من ناحية على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ومدى استدامة

عملياتها والتنبيؤ بعوائد الأسهم مما ينعكس على كفاءة القرارات الاستثمارية Al-Hadi et (2016,p.155)، ومن ناحية أخرى فهو يساعد الشركات على تحسين المرونة المالية، حيث يقلل من طلب المستثمرين لمعلومات إضافية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكاليف الوكالة وهو ما يقلل من الاحتفاظ بالنقدية بخلاف النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض الحماية (Nahar et al., 2016,p.481(a))، كما يساعد في تحسين ممارسات استراتيجيات إدارة المخاطر، والتأكيد على فعالية المديرين في التعامل معها مما يعزز من فرصة الشركات في الوصول إلى مصادر التمويل وإعادة هيكلة تمويلها عند تكلفة منخفضة (Ibrahim & Ibrahim, 2021,p.6).

وفي سياق زيادة جودة وشفافية الإفصاح عن المخاطر فقد حظيت ممارسات هذا الإفصاح باهتمام المنظمات المهنية والهيئات الرقابية على المستوى الدولي، حيث أعد معهد المحاسبين القانونيين بإجلترا وويلز (ICAEW) في عام (١٩٩٧) دراسة أكد فيها على ضرورة إفصاح الشركات المدرجة عن المخاطر المختلفة، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إرشاد تعليقات الإدارة (Management Commentary) ضمن إصدارات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عام (٢٠١٠). ويجب أن تتضمن هذه التعليقات وصفاً واضحاً للموارد والمخاطر وكيفية إدارتها والعلاقات الهامة التي قد تؤثر على قيمة المنشأة، كما أصدر (IASB) ثلاث معايير تتعلق بعرض الأدوات المالية وقياسها (IAS32,IAS39,IFRS7)، كما أصدر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) في عام (٢٠٠٩) تفسيراً لمناقشة وتحليل الإدارة (MD&A) بشأن الإفصاح عن المخاطر (Ibrahim & Ibrahim, 2021, p.26).

٦/٣ متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية:

تهدف متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية إلى توفير معلومات شاملة تسهم في تعزيز فهم المستخدمين لتأثير هذه الأدوات، سواء كانت مسجلة داخل الميزانية أو خارجها، على الوضع المالي للشركة، وأدائها، وتدفقاتها النقدية. تساعد هذه المعلومات في تقييم حجم وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المتصلة بالأدوات المالية، إلى جانب الإفصاح عن الأرصدة والمعاملات المرتبطة بأدوات مالية معينة، من المهم أن تقدم الشركات معلومات حول مدى استخدام هذه الأدوات، الأغراض التي تخدمها، والمخاطر المرتبطة بها (Elshandidy, et al., 2018,p.522).

ويتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في دولة الكويت كمعايير أساسية للمحاسبة وفقاً للقرار الوزاري رقم ١٨ الصادر من وزارة التجارة والصناعة، وتشمل هذه المعايير مجموعة من القواعد التي تساعد الشركات على إعداد تقارير مالية تتسم بالشفافية، وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تطبق دولة الكويت معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB)، والتي تعد جزءاً من معايير IFRS. وتلتزم الشركات المدرجة في بورصة الكويت وغيرها من الشركات الكبيرة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويعتبر هذا التنبئ جزءاً من جهود الدولة لتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

وتعد المعلومات المتعلقة بسياسات إدارة المخاطر ذات أهمية خاصة، حيث تساعد في فهم كيفية مراقبة الشركة للمخاطر، بما في ذلك السياسات المعنية بالتحوط ضد المخاطر، وتجنب التركيز الزائد

على المخاطر، وتقديم الضمانات اللازمة لتخفيف مخاطر الائتمان، وتقديم بعض الشركات هذه المعلومات في شكل إيضاحات مرفقة ببياناتها المالية، وهو ما يُضيف بُعداً هاماً ومستقلاً عن الأدوات المالية المتداولة في لحظة معينة. يجب أن يتم الإفصاح عن ذلك لكل فئة من الموجودات المالية، المطلوبات المالية، وأدوات حقوق الملكية، بما يساعد في تقديم صورة واضحة ومتكاملة عن تأثير الأدوات المالية على الشركة. ويجب الإفصاح عما يلي: (Aryani & Hussainey, 2017,p.61)

➤ المعلومات المتعلقة بمدى وطبيعة الأدوات المالية ويشمل ذلك الآجال والشروط الهامة التي قد تؤثر على الميزانية العامة للمنشأة.

➤ مقدار التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت الحصول عليها وكذلك درجة التأكد المرتبطة بها.

➤ السياسات والطرق المحاسبية المتبعة، ويشمل ذلك معايير الإثبات وأسس القياس المستخدمة.

وتتطلب معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العديد من الإفصاحات حول الأدوات المالية والتي تشمل الاستثمارات في الأسهم والسندات والقروض والذمم والمشتقات المالية وأدوات حقوق الملكية، وقد جاء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) (IFRS 7) والذي يهدف إلى عرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم الأدوات المالية، بالإضافة إلى كيفية إدارة المخاطر الناجمة عن إعداد التقارير المالية، مع المخاطر الناتجة عن استخدام الأدوات المالية خلال الفترة المالية. وتمثلت متطلبات المعيار في الإفصاح عن المعلومات التالية: (Bischof, 2009,p.171)

١- **السياسات المحاسبية Accounting Policies** على المنشأة الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية ومن ضمنها الأدوات المالية.

٢- **محاسبة التحوط Hedge Accounting** على المنشأة الإفصاح، وبشكل منفصل، لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (٣٩)، مثل تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، وذلك على النحو التالي:

• **وصف لكل نوع من أنواع التحوط:** تقديم شرح لطبيعة كل نوع من أنواع التحوط المستخدمة من قبل المنشأة.

• **وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية:** بيان الأدوات المالية التي تم تخصيصها لأغراض التحوط مع ذكر قيمها العادلة في تاريخ إعداد التقارير المالية.

• **طبيعة المخاطر المتحوطة لها:** تحديد وتوضيح طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها، سواء كانت تتعلق بتغيرات الأسعار، أسعار الفائدة، مخاطر العملة الأجنبية، أو غيرها من المخاطر التي تسعى المنشأة لتجنبها من خلال التحوط.

وجاء معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) (IFRS 9): الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) لتصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً للقيمة العادلة كما يلي: (Novotny-Farkas, 2016,p.205)

١-طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية: على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٢-الإفصاحات النوعية Qualitative Disclosures على المنشأة الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي:

- أ- التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.
- ب- الأهداف والسياسات والعمليات والأنشطة المتخذة لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياس هذه المخاطر.
- ج- أيها تغييرات في الفقرة في الفقرة (أ) و (ب) للفترة السابقة

٣-الإفصاحات الكمية: Quantitative Disclosures

يجب الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي: (Aryani & Hussainey, 2017,p.61)

- أ- بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ إعداد البيانات المالية على أن تكون مبنية على معلومات من ذوي العلاقة من المستويات العليا في إدارة المنشأة (مجلس الإدارة).
- ب- تركيزات المخاطر، ومن الأمثلة على الإفصاح عن تركيزات المخاطر، عرض المنشأة لجدول يبين القطاعات التي تستثمر بها المنشأة في الأسهم من حيث شراء أسهم شركات صناعية أو مالية أو خدمات، وكذلك إفصاحات البنوك عن توزيع محفظة القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل قروض ممنوحة للأفراد، أو للشركات الصناعية، أو الزراعية، أو التجارية.... الخ.

٤-مخاطر الائتمان Credit Risk

يجب الإفصاح عن مخاطر الائتمان لكل فئة من الأدوات المالية، ويتضمن الإفصاح ما يلي: (Tahat et al., 2016,p.248)

- أ- الحد الأقصى للمبلغ المعرض لمخاطر الائتمان: يجب توضيح الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المنشأة لمخاطر الائتمان كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، دون احتساب أي ضمانات تمتلكها المنشأة، ما يعكس مستوى المخاطر المحتملة.
- ب- وصف الضمانات: تقديم وصف للضمانات التي تمتلكها المنشأة مقابل تلك الأدوات المالية لتوضيح مدى قدرتها على تقليل المخاطر المحتملة عن طريق ضمانات معينة.
- ج- الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية: يشمل الإفصاح عن أي مزايا تتعلق بالائتمان في الأصول المالية، بما في ذلك قوة العلاقة الائتمانية و ضمانات إضافية تدعم القيمة المالية.

٧/٣ النظريات المفسرة للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية:

قدم الأدب المحاسبي العديد من النظريات التي تفسر دوافع الشركات للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في تقاريرها السنوية ويمكن تصنيفها إلى مدخلين: (Khlif and Hussainey, 2016, pp.191-192)

أ. مدخل النظرية الاقتصادية: The Economic Theory Approach

يعتمد هذا المدخل على المصلحة الذاتية وتعظيم الأرباح ومن النظريات التي يستخدمها هذا المدخل في تفسير الإفصاح عن المخاطر نظرية الوكالة Agency Theory والتي ترى أن الشركات تميل إلى هذا الإفصاح من أجل خفض تكاليف الوكالة وتقليل الصراعات بين الإدارة والمساهمين، حيث تسعى الإدارة بجانب تحقيق مصالحها إلى تعظيم مصالح المساهمين، كما يساهم هذا الإفصاح في تقليل درجة عدم اليقين المرتبط بأداء الشركات في المستقبل (Buckby et al., 2015, p.820). في حين ترى نظرية الإشارة Signaling Theory أن الإدارة تتجه عادة للإفصاح عن المخاطر لإرسال إشارة إلى السوق حول قدرة الشركة في التعامل مع هذه المخاطر وأنها قادرة على حماية وخلق قيمة للمستثمرين بالمقارنة بالشركات الأخرى. كما أن ذلك يظهر مهارات الإدارة في إدارة المخاطر. لذلك فإن هذا الإفصاح يمثل حافزاً للشركات الأخرى للإفصاح الاختياري عن المخاطر بشكل أكبر عما كانت عليه (Abdullah et al., 2015, p.411).

ب. مدخل النظرية الاجتماعية والسياسية: Social and Political Theory Approach

يركز هذا المدخل على العلاقات السياسية والاجتماعية التي تربط الشركة بأصحاب المصلحة في المجتمع (Oliveira et al., 2013, p.49)، ويعتمد في تفسير دوافع الإفصاح المحاسبي عن المخاطر على كل من نظرية الشرعية Legitimacy Theory والتي ترى أن الشركة تميل إلى الإفصاح عن معلومات المخاطر والتهديدات المحتملة للحصول على دعم أو تأييد قوي من المساهمين وإضفاء الشرعية على العديد من الإجراءات، وتجنب التقاضي وتكاليف السمعة وتقليل الحاجة إلى لوائح إضافية (Farhat, 2016, p.29)، لذلك فإن إضفاء الشرعية على أعمال الشركات يمكنها من إظهار قدرتها في إدارة المخاطر والتغلب عليها بكفاءة، ويعزز من ثقة المستثمرين ويجذب الموارد الحاسمة للشركة (Oliveira et al., 2011, p.833)، بينما ترى نظرية أصحاب المصالح Stakeholder theory أن إدارة الشركة عليها التزامات أخلاقية تجاه أصحاب المصالح لذلك يجب عليها أن تفصح لهم عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر حتى تساعد على اتخاذ القرارات والحفاظ على ثروتهم وهو ما ينعكس على زيادة الثقة بين الشركة وأصحاب المصالح وتحسين سمعة الشركة (Habbash et al., 2016, p.219). كما ترى نظرية التكاليف السياسية political cost theory أن الشركات لها حساسية من الناحية السياسية وهو ما قد يترتب عليه عمليات تحويل للثروة لذلك فإنها قد تميل للإفصاح عن المخاطر من أجل تجنب المزيد من الاعتبارات السياسية وتقليل تكاليف الرقابة، وكذلك تجنب الإضرار بسمعة الشركة (Farhat, 2016, p.33).

٤ القسم الرابع: عرض وتحليل الدراسات السابقة وتطوير الفروض

مقدمة:

يُعد الإفصاح عن مخاطر الائتمان من العوامل الجوهرية التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، حيث يُسهم هذا الإفصاح في تعزيز الشفافية وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأداء المالي للمنشأة. عندما تُفصح الشركات بشكل واضح عن مخاطر الائتمان، فإن ذلك يدفع المحاسبين إلى تطبيق سياسات أكثر تحفظاً عند الاعتراف بالإيرادات والأرباح أو عند قياس الأصول والالتزامات، تحسباً لأي خسائر مستقبلية محتملة. فالتحفظ المحاسبي يقتضي عدم المبالغة في تقييم الأصول أو الأرباح، ويُشجع على الاعتراف بالخسائر فور التوقع بحدوثها، مما يجعل الإفصاح عن المخاطر أداة داعمة لاتخاذ قرارات محاسبية حذرة. لذلك، فإن وجود إفصاح شامل ومنهجي عن هذه المخاطر يعزز من جودة التقارير المالية ويزيد من موثوقيتها لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة.

لذا قام الباحثون بتجميع وتحليل أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وذلك بهدف الوقوف على أهم وأخر نتائج هذه الجهود والتي تمثل أساس اشتقاق فروض هذا البحث والذي سيتم اختبارها في القسم التالي.

١/٤ عرض وتحليل الدراسات السابقة

استهدفت دراسة (Zhao et al.,2014) بعنوان "Accounting conservatism, and bank loan contracts: Evidence from China" التعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعقود القروض المصرفية، باستخدام البيانات التي تم جمعها يدوياً عن القروض المصرفية الممنوحة للشركات الصينية المدرجة في البورصة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة العالية من التحفظ المحاسبي تعمل على تقليل المخاطر التي يواجهها المقرضون المصرفيون من خلال الإفصاح عن الخسائر في الوقت المناسب. كما تظهر النتائج التجريبية أن الشركات ذات التحفظ الأقوى تحصل على قروض أكبر بأسعار فائدة أقل وأجل استحقاق أطول. بالإضافة إلى ذلك، هناك تأثير للتحفظ المحاسبي على القروض المصرفية أكثر في الدول ذات البيئات القانونية الأفضل والتدخل الأقل من الحكومة المحلية.

كما تناولت دراسة (Illueca et al.,2015) بعنوان "Conditional Accounting Conservatism and Bank Risk Taking" العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط وتحمل المخاطر المصرفية، وكذلك تأثير التغيير الخارجي في قواعد تكوين مخصصات خسائر القروض على تحمل البنوك للمخاطر. وأجريت الدراسة على عينة من بيانات البنوك والشركات المتطابقة حول تقديم مخصصات خسائر القروض الديناميكية في إسبانيا في عام ٢٠٠٠. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التي أظهرت تحفظاً محاسبياً مشروطاً مرتفعاً في فترة ما قبل التبني زادت من مخاطرها بشكل ملحوظ في فترة ما بعد التبني، حيث زادت هذه البنوك من إقراضها للمقترضين الذين يشكلون مخاطر أعلى مسبقاً، وقبلت المزيد من المقترضين ذوي الجودة المحاسبية المنخفضة، وأظهرت نمواً أكبر في القروض.

وتناولت دراسة (Li et al.,2017) بعنوان "The Impact of Accounting Conservatism on the Credit Availability of Agricultural Companies: Evidence from China" تأثير التحفظ المحاسبي على توافر الائتمان للشركات الزراعية في دولة الصين استناداً إلى عينة من ١١٦٦٦ ملاحظة سنوية للشركة من الشركات المقيدة في بورصة شنغهاي وشتشن خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤ في الصين، وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يحسن توافر الائتمان للشركات بشكل كبير، كما أن التباين الصناعي بين الشركات الزراعية وغير الزراعية يعزز التأثير الإيجابي للتحفظ المحاسبي على توافر الائتمان للشركات. وبالتالي، فإن التأثير الإيجابي للتحفظ المحاسبي على توافر الائتمان للشركات الزراعية أقوى من تأثير التحفظ المحاسبي على توافر الائتمان للشركات غير الزراعية.

سعت دراسة (Wang,2019) بعنوان "Risk Factor Disclosures and Accounting Conservatism" إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاحات السردية عن المخاطر والتحفظ المحاسبي من خلال الاستفادة من تفويض لجنة الأوراق المالية والبورصات لعام ٢٠٠٥ بأن تفصح الشركات عن العوامل الأكثر أهمية التي تجعل الشركة مضاربة أو محفوفة بالمخاطر، من خلال النظر إلى مثل هذه الإفصاحات عن عوامل الخطر كجزء لا يتجزأ من التقارير المالية، وافترضت الدراسة أن الإفصاحات عن عوامل الخطر تؤثر على اختيار الشركات للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية بطريقتين، التأثير البديل والتأثير التحفيزي، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاحات عن عوامل الخطر تحل محل التحفظ المحاسبي من خلال الإفصاح عن معلومات مهمة قد تلبى جزئياً متطلبات التعاقد والتفاضل للتحفظ المحاسبي. ومن ناحية أخرى، تحفز الإفصاحات عن عوامل الخطر مستوى أكبر من التحفظ المحاسبي من خلال زيادة مستوى المخاطر التي يدركها مستخدمو التقارير المالية، والذين قد يطالبون بدورهم بتقارير أكثر تحفظاً. وتقدم الشركات تقارير أقل تحفظاً بعد تضمين بيانات الإفصاح عن المخاطر في تقاريرها. وأظهرت النتائج أن الشركات التي تقوم بالإفصاح عن المخاطر أكثر تحفظاً تميل إلى تقديم تقارير أكثر تحفظاً؛ في حين أن الشركات التي تقدم بيانات إفصاح عن المخاطر بنبرة من عدم اليقين الأكبر تميل إلى تقديم تقارير أقل تحفظاً.

وتناولت دراسة (Wang,2021) بعنوان "Accounting Conservatism and Risk Disclosures" العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر، حيث افترضت الدراسة أن المديرين يتاجرون التحفظ المحاسبي والإفصاحات عن المخاطر لأن كلاهما يمكن أن يخفف من عدم التماثل في المعلومات حول المخاطر السلبية ويقلل من دعاوى المساهمين، وكلاهما يفرض تكاليف كبيرة على الشركات. وأجريت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية الأمريكية من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٨، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر عندما كانت الإفصاحات السردية عن المخاطر طوعية، وليس عندما كانت إلزامية في التقارير السنوية. علاوة على ذلك، أن الشركات التي تلجأ إلى التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر يكون لديها حوافز أقوى لإجراء مثل هذه السياسات من أجل تقليل تكلفة الإفصاح الإجمالية، عندما تطرح أسهم جديدة، أو تكون أقرب إلى انتهاكات عقود الديون، أو تواجه تكاليف ملكية أعلى، أو لديها احتياجات أكبر لتمويل الديون.

كما وجدت الدراسة أن الشركات التي لديها نسبة متابعة أقل من المحللين أو مخاطر أقل للتقاضي تكون الشركات التي تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر.

وهدف دراسة (خيري، ٢٠٢٢) بعنوان " أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية" إلى التعرف على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركة في البيئة الأعمال المصرية ومدى تأثير هذه العلاقة بالتحفظ المحاسبي، كما هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر الائتمان التجاري على ربحية الشركات في بيئة الأعمال المصرية وإلى أي مدى ستتأثر العلاقة بين الائتمان التجاري والربحية بسبب التحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل على هذه العلاقة. وقد تم التطبيق على عينة من الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها (٧٥) شركة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠، بعدد مشاهدات بلغت ٣٧٥ مشاهدة. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين الائتمان التجاري كذمم دائنة وربحية الشركة، بينما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الائتمان التجاري كذمم مدينة وربحية الشركة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل على العلاقة بين الائتمان التجاري (سواء كذمم مدينة أو كذمم دائنة) والربحية.

هدفت دراسة (Zhang et al.2022) بعنوان " The effect of borrowers' accounting conservatism on lenders' loan loss provisions: Evidence from China's banking industry" إلى التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي للمقرضين على مخصصات خسائر القروض لدى المقرضين في الصين، وتوصلت النتائج إلى أن التحفظ المحاسبي للمقرضين مرتبط بشكل إيجابي بمخصصات خسائر القروض لدى المقرضين، حيث يؤثر الأول على الثاني من خلال تأثيره على تصنيف القروض، ويكون هذا الارتباط أكثر وضوحًا عندما يكون عدم التماثل في المعلومات أعلى. في اختبارات التباين، نجد أن هذا الارتباط الإيجابي أقوى بالنسبة للمقرضين غير المملوكين للدولة والمدرجين والأقل حكمة ويختلف أيضًا عبر خصائص عقد الدين. بشكل جماعي، تقدم نتائج هذه الدراسة رؤى حول كيفية تراكم خسائر القروض لدى المقرضين عندما يكون التقرير المالي للمقرضين أكثر تحفظًا.

كما سعت دراسة (Derakhshan et al.,2022) بعنوان " Coordination of recognition and disclosure decisions in uncertainties reporting: investigating the relationship between conditional conservatism and risk disclosure" إلى التعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط والإفصاح عن المخاطر، والتعرف على تأثير عوامل احتياجات تمويل الديون والثقة المفرطة للمدير على أداء الشركات، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القائم على عينة من ٨٧ شركة مدرجة في بورصة طهران للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠. وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر هما سياستان للإفصاح عن المعلومات يمكن للمديرين استخدامهما لنقل حالة عدم اليقين في الأعمال إلى المستخدمين الخارجيين. وأن المديرين يحددوا خياراتهم في إعداد التقارير والإفصاح عنها من خلال النظر إلى التكلفة والعائد عند اتخاذ قرارات إعداد التقارير المالية والتنسيق بين خيار التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر. كما أن المديرين يستخدمون التحفظ المشروط والإفصاح عن المخاطر كسياستين متكاملتين للحد من عدم

تمثل المعلومات وتكاليف الوكالة من خلال تطبيق المزيد من التحفظ المشروط، كما يعمل المديرون على تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر بما يتناسب مع مستوى عدم اليقين من خلال الإفصاح عن المخاطر من قبل المستخدمين للحفاظ على الاتساق بين المعلومات الكمية والنوعية. كما خلصت الدراسة إن احتياجات تمويل الديون لها تأثير سلبي وكبير على العلاقة بين مستوى التحفظ المشروط ومستوى الإفصاح عن المخاطر، كما أن سمة الثقة المفرطة لدى المديرين ليس لها تأثير كبير على العلاقة بين مستوى التحفظ المشروط ومستوى الإفصاح عن المخاطر لدى الشركات. وخلصت الدراسة إلى أن الشركات ذات احتياجات تمويل الديون الأعلى تستخدم تحفظاً شرطياً أكثر من الإفصاح عن المخاطر لتقليل تكاليف الديون.

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن للباحثين القول أن التحفظ المحاسبي يؤثر على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية من خلال تعزيز الحذر في تقييم الأصول المالية والاعتراف بالخسائر المحتملة في وقت مبكر. حيث إنه عندما تتبنى الشركات سياسات متحفظة، فإنها تقوم بتكوين مخصصات كافية لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يقلل من مخاطر تضخيم الإيرادات أو الأصول المالية. ويساعد ذلك في تقديم صورة أكثر دقة عن مدى قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المرتبطة بالمقترضين. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التحفظ المحاسبي في زيادة مصداقية التقارير المالية، مما يتيح للمستثمرين والمقرضين تقييم المخاطر الائتمانية بشكل أكثر موضوعية واتخاذ قرارات رشيدة.

ومع ذلك، قد يؤدي التحفظ المحاسبي المفرط إلى تقليل الفرص الائتمانية الحقيقية للشركة، حيث قد يتم الاعتراف بمخصصات مبالغ فيها تؤدي إلى التقليل من قيمة الأصول. وهذا قد يعطي صورة غير دقيقة عن قدرة الشركة على تحمل المخاطر، مما يؤثر على قرارات المستثمرين والمقرضين ويجعل الشركة تبدو أقل قدرة على تحقيق الأرباح مما هي عليه في الواقع. لذلك، من الضروري تحقيق توازن بين التحفظ المحاسبي والإفصاح الدقيق عن المخاطر الائتمانية لضمان توفير معلومات مالية ذات شفافية عالية تساعد في تحسين كفاءة الأسواق المالية وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، ومن ثم يمكن صياغة الفرض البحثي كما يلي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في الشركات المساهمة الكويتية.

٢/٤ تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثون:

- من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث يمكن للباحثين استنتاج ما يلي:
١. لكي يكون الإفصاح كافياً، يجب أن يتضمن شرحاً لكيفية نشوء المخاطر الائتمانية، وسياسات إدارتها (مثل معايير منح الائتمان ومتابعة المتعثرين)، وأساليب قياسها (مثل نماذج التصنيف الائتماني)، بالإضافة إلى بيانات كمية توضح حجم التعرض للمخاطر الائتمانية وجودة محفظة القروض.
 ٢. يساعد الإفصاح الواضح عن سياسات إدارة المخاطر الائتمانية (مثل شروط منح القروض، وآليات المتابعة، واستراتيجيات التحوط) في بناء ثقة الأطراف المعنية بقدرة المؤسسة على تخفيف مخاطر التخلف عن السداد.
 ٣. يُعد الإفصاح عن المخاطر الائتمانية مطلباً أساسياً بموجب المعايير الدولية (مثل IFRS 9)، مما يقلل المخاطر القانونية والغرامات المترتبة على عدم الشفافية في الإبلاغ عن جودة الأصول الائتمانية.
 ٤. يُسهم الإفصاح الدقيق في تحديد مستويات التعرض للمخاطر الائتمانية وتقييمها بكفاءة، مما يدعم استقرار المؤسسة المالي ويقلل من احتمالات الخسائر غير المتوقعة.
 ٥. يوفر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية معلومات حيوية للمستثمرين والدائنين حول جودة محفظة القروض ومستوى احتياطيّات الخسائر، مما يساعدهم في تقييم مدى أمان التعامل مع المؤسسة.
 ٦. يعزز الإفصاح الشفاف عن المخاطر الائتمانية قدرة المؤسسة على مراقبة أدائها الائتماني، واتخاذ إجراءات وقائية مثل زيادة المخصصات أو تشديد سياسات الإقراض.
 ٧. يُعد التحفظ المحاسبي (مثل الإسراع في الاعتراف بالخسائر الائتمانية المحتملة) آلية تنظيمية فعالة لرصد التعرض الحقيقي للمخاطر، مما يسمح بالتدخل المبكر عند تدهور جودة القروض.

٣/٤ أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: (تحديد الفجوة البحثية)

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- أولاً من حيث الحدود المنهجية: يتناول البحث أثر التحفظ المحاسبي على الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان على الشركات المساهمة الكويتية، حيث لا توجد دراسة تناولت متغيرات الدراسة في بيئة الأعمال الكويتية في حدود علم الباحثون.
- ثانياً من حيث الحدود الزمنية: تتناول هذه الدراسة أثر التحفظ المحاسبي على الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأدوات المالية في الفترة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٤.
- ثالثاً من حيث الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بالشركات المساهمة والتي يتوافر لها بيانات مالية تفي بمتطلبات البحث دون التطرق إلى غيرها من الشركات.
- ندرت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت التحفظ المحاسبي والإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأدوات المالية في دولة الكويت في حدود علم الباحث.

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية

يهدف هذا القسم إلى استكمال الإطار العام للبحث من خلال التركيز على الجانب التطبيقي. ويسعى الباحثون من خلال هذا الفصل إلى تحقيق الهدف الرئيس للبحث، وذلك عبر استعراض وتحليل الجوانب التطبيقية ذات الصلة، والتي تتضمن عرض منهجية الدراسة، وأدوات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل، وذلك كما يلي:

١/٥- الهدف من الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في اختبار أثر التحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية المالية بالشركات المساهمة الكويتية

٢/٥- مجتمع وعينة وفترة الدراسة التطبيقية:

١/٢/٥- مجتمع الدراسة: يتكوّن مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية، باستثناء شركات قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٤.

وبحسب التقرير السنوي لبورصة الكويت لعام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي عدد الشركات المتداولة في السوق ١٥٥ شركة، منها: (٩ شركات في قطاع البنوك، 40 شركة في قطاع الخدمات المالية، ٨ شركات في قطاع التأمين) وبالتالي، فإن عدد الشركات المستبعدة من مجتمع الدراسة هو ٥٧ شركة، ويبلغ عدد الشركات المتبقية التي تشكّل مجتمع الدراسة 98 شركة.

٢/٢/٥ عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

- أن تكون الشركة مدرجة وتم تداول أسهمها ولم توقف عن التداول في البورصة خلال فتره الدراسة.
 - إمكانية الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية.
 - أن تكون القوائم المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
- وبناءً على ما سبق فقد قام الباحثون باختيار عينة مكونة من ٤٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية وبذلك تمثل حجم العينة (٤٠ × ٣ سنوات = ١٢٠ مشاهدة) موضحة من خلال الجدول التالي.

جدول (١/٥) التوزيع القطاعي لشركات العينة

م	القطاع	عدد الشركات	نسبة القطاع من العينة
١	عقارات	١٢	٣٠٪
٢	صناعي	١١	٢٧,٥٪
٣	خدمات استهلاكية	٨	٢٠٪
٤	قطاع الطاقة	٢	٥٪
٥	مواد أساسية	٢	٥٪
٦	اتصالات وتكنولوجيا	٥	١٢,٥٪
	إجمالي شركات العينة	٤٠	١٠٠٪

المصدر: من إعداد الباحثون.

٣/٥ - متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

١/٣/٥ - المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism (AC

اعتمدت الأدبيات المحاسبية على عدد من النماذج والأساليب لقياس التحفظ المحاسبي، ويُعد نموذج القيمة السوقية الذي قدمه (Beaver and Ryan, 2005) من أبرز النماذج المستخدمة في هذا المجال. ويتميز هذا النموذج بقدرته على قياس كل من التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، بالإضافة إلى رصده للأثر التراكمي لممارسات التحفظ منذ نشأة الشركة. وبما أن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي يؤدي غالباً إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية للأصول أو حقوق الملكية مقارنةً بالقيمة السوقية، فإن الشركات التي تنتهج هذا الأسلوب تظهر لديها قيمة دفترية لحقوق الملكية تقل عن قيمتها السوقية. ومن هذا المنطلق، فإن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية تُعد مؤشراً عكسياً على مستوى التحفظ المحاسبي، وبالتالي يمكن قياس مستوى التحفظ المحاسبي وفقاً للمعادلة التالية.

مستوى التحفظ المحاسبي = (القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية)

٢/٣/٥ - المتغير التابع: مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان

سوف يعتمد الباحث علي مؤشر الإفصاح الذي طوره (أبو خزانه، ٢٠١٨)، حيث تم تصميمه بالاستناد إلى أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية، بهدف التعرف على بنود المخاطر التي قامت الشركة بالإفصاح عنها. ويُمنح لكل بند تم الإفصاح عنه درجة (١)، في حين يُمنح البند غير المفصاح عنه درجة (٠). ومن ثم يتم احتساب مؤشر الإفصاح عن المخاطر كنسبة مئوية تمثل عدد البنود التي تم الإفصاح عنها مقارنةً بإجمالي عدد البنود التي ينبغي الإفصاح عنها وفقاً للمؤشر المعتمد. وبهذا الشكل، يُعبّر هذا المؤشر عن مستوى التزام الشركة بالإفصاح عن المخاطر من خلال المعادلة التالية

مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان =

إجمالي نقاط الإفصاح عن المخاطر ÷ الحد الأقصى المقرر للإفصاح عن المخاطر

ويعرض الباحثون في الجدول التالي مؤشر قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية

جدول رقم (٢/٥) مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية

م	بنود الإفصاح
١	مدى تعرض الشركة لمخاطر الائتمان والتغيرات التي تحدث في ذلك التعرض.
٢	توضيح كيفية نشوء مخاطر الائتمان.
٣	أهداف الشركة، وسياساتها، وإجراءاتها لإدارة مخاطر الائتمان، والتغيرات التي حدثت بها.
٤	الطرق التي تتبعها الشركة في قياس مخاطر الائتمان، وأية تغييرات حدثت في هذه الطرق.
٥	عرض بيانات كمية بشأن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة، بحيث تستند إلى المعلومات المقدمة داخلياً من كبار موظفي إدارة الشركة.
٦	عرض تركيزات مخاطر الائتمان، مع وصف لكيفية تحديد الإدارة لهذه التركيزات.

م	بنود الإفصاح
٧	توضيح المخاطر الائتمانية المتأصلة في الأصول المالية، والارتباطات بتقديم ائتمان.
٨	قياس وعرض الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتغيرات التي تحدث بها.
٩	معلومات توضح ممارسات الشركة الإدارة المخاطر الائتمانية، وكيف أنها ترتبط بإثبات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
١٠	معلومات كمية ونوعية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقييم مبالغ القوائم المالية الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
١١	تعريف الشركة للتعثر في السداد توضيح أسباب اختيار ذلك التعريف.
١٢	افتراضات تحديد نسبة التعافي بعد حدوث تعثر في سداد أصل مالي.
١٣	كيف حددت الشركة أن أصولاً مالية تعد ذات مستوى ائتماني هابط.
١٤	سياسة الشركة لشطب الائتمان، بما في ذلك المؤشرات على عدم وجود توقع معقول للاسترداد.
١٥	مخصص الخسارة مقاساً بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة، مع توضيح التغيرات في هذا المخصص، وأسبابها خلال الفترة، مع مطابقته بدءاً من الرصيد الافتتاحي حتى الرصيد الختامي.
١٦	المبلغ الذي يعبر عن الحد الأقصى لتعرض الشركة للمخاطر الائتمانية، وبدون الأخذ في الحسبان أي ضمان رهني محتفظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى.
١٧	وصف سردي لطبيعة وجودة الضمان الرهني الذي تحتفظ به الشركة والتعزيزات الائتمانية الأخرى.
١٨	توضيح أي تغيرات هامة في جودة الضمان الرهني أو التعزيزات الائتمانية نتيجة لتدهور أو تغييرات في سياسات الشركة للضمان الرهني خلال فترة التقرير.
١٩	معلومات بشأن الأدوات المالية التي لم تثبت لها الشركة مخصص خسارة بسبب الضمان الرهني.
٢٠	معلومات كمية بشأن الضمان الرهني المحتفظ به للأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط في تاريخ التقرير.
٢١	إجمالي المبلغ الدفئري للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي بحسب درجات تصنيف المخاطر الائتمانية
٢٢	المبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين، ومبالغ الإيجار مستحقة التحصيل
٢٣	طبيعة الأصول المالية وغير المالية ومبالغها الدفئرية التي حصلت عليها الشركة خلال الفترة عن طريق تملك الضمان الرهني الذي تحتفظ به
٢٤	سياسات الشركة لاستبعاد الأصول التي حصلت عليها عن طريق تملك الضمان.

المصدر: (أبو خزاعة، ٢٠١٨)

٣/٣/٥ - المتغيرات الرقابية:

تمثل المتغيرات الرقابية مجموعة من العوامل التي قد تؤثر على المتغير التابع، وهو الإفصاح الاختياري عن المخاطر، لكنها لا تقع ضمن نطاق الدراسة الرئيسية. وقد أضيفت هذه المتغيرات بهدف ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن أبرز المتغيرات الرقابية المستخدمة في هذا المجال تلك التي تسهم في تحقيق هذا الهدف.

أ-نسبة الرافعة المالية (Leverage (Lev والتي تم قياسها من خلال قسمة إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل) على إجمالي الأصول.

ب-حجم الشركة (Firm Size (Z ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

٤/٥ - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

١- قام الباحثون باستخدام كلا من الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.

٢- أسلوب One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات.

٣- أسلوب (Pearson Correlation Coefficient) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Multicollinearity).

٤- أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression من أجل اختبار فروض البحث.

٥/٥ - عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

١/٥/٥ - التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (٣/٥) الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

المتغير	حجم العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحفظ المحاسبي (AC)	١٢٠	٠,٠٦	٧,١١	٠,٩٥٦١	١,٢٠٤
المخاطر الائتمانية (CR)	١٢٠	٠,٤١٦	٠,٩١٦	٠,٧٠٨٣	٠,٢٩٧٩
الرافعة المالية (Lev)	١٢٠	٠,٠٤٤٥	٠,٨٩٦٨	٠,٤٢٦٥	٠,٢٠٨٧٢
حجم الشركة (Z)	١٢٠	٦,٦٧٥	٩,٦٩٨	٨,١١١٣	٠,٦١٧١

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق أن

- تتراوح قيمة المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي AC) بين ٠,٠٦ و ٧,١١ بمتوسط قيمته ٠,٩٥٦١ وبانحراف معياري قدرة ١,٢٠٤٤ وهذا يشير إلى فروق كبيرة بين الشركات الكويتية محل البحث، وربما يرجع ذلك لاختلاف الشركات من حيث الحجم.
- تتراوح قيمة المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان CR) بين ٤١,٦٪ و ٩١,٦٪ وبمتوسط قدرة ٧٠,٨٣٪ وبانحراف معياري قدرة ٢٩,٧٩٪، وهذا يشير إلى مستوى متوسط من الإفصاح عن مخاطر الائتمان لدى الشركات الكويتية محل البحث.
- بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية ٤٢,٦٥٪ وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما وتعني أن الشركات الكويتية محل البحث تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل استثماراتها.
- بلغ متوسط حجم الشركة ٨,١١١ مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

٢/٥- اختبارات التحقق من صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الانحدار المتعدد:

يتطلب استخدام نموذج الانحدار في التحليل توافر مجموعة من الافتراضات والتي بدون توافرها من الممكن أن تتأثر صحة نتائج التحليل، ومن أهم هذه الافتراضات أن تتبع بيانات المتغيرات لنمط التوزيع الطبيعي، وألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات وبعضها البعض بما يؤثر في نتائج نموذج الانحدار. وقد قام الباحثون بإجراء اختبار **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات، وهو اختبار ضروري لمعرفة نوعية الاختبارات التي يمكن استخدامها، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الاختبارات المعلمية أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الاختبارات غير المعلمية.

ويوضح جدول (٤/٥) التالي ملخصاً لنتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov لبيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية.

جدول رقم (٤/٥) اختبار Kolmogorov-Smirnov

Kolmogorov-Smirnov Z	Sig. (2-tailed)	
٠,٧٥٢	٠,٠٦٩	التحفظ المحاسبي (AC)
٠,٩٤٣	٠,١٠٧	المخاطر الائتمانية (CR)
٠,٧٥٩	٠,٠٩٧	الرافعة المالية (Lev)
٠,٨٤٣	٠,٠٧٩	حجم الشركة (Z)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من جدول رقم (٤-٥) أن قيمة Sig لمتغيرات الدراسة سواء (المستقلة أو التابعة أو الرقابية) أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وتعد ملائمة لإجراء الاختبارات المعلمية، وصالحة لتطبيق نموذج الانحدار.

كما قام الباحثون بإيجاد علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وتم إجراء اختبار معامل ارتباط بيرسون لدراسة درجة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، كما يمكن للباحث عرض معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية من خلال جدول (٥/٥) التالي:

جدول رقم (٥/٥) الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية

المتغيرات	(AC)	(CR)	(Lev)	(Z)
التحفظ المحاسبي	١			
(AC)				
المخاطر الائتمانية	**٠,٦٢٣	١		
(CR)	0.001			
الرافعة المالية	*٠,١٩٥	**٠,٢٤٥	١	
(Lev)	0.015	٠,٠٠٠		
حجم الشركة	**٠,٢١٩	**٠,١٤١	٠,٢٢١	١
(Z)	0.004	٠,٠٠٧	٠,٢١٧	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (٥/٥) السابق ما يلي:

- ١- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان).
- ٢- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات الرقابية (الرافعة المالية وحجم الشركة).
- ٣- لا تظهر مصفوفة الارتباط مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، حيث إن معاملات الارتباط ضعيفة وغير معنوية إحصائياً في بعض الحالات. وبالتالي يتضح للباحثين صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الانحدار.

٣/٥/٥ - اختبار الفروض:

ينص الفرض البحثي على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في الشركات المساهمة الكويتية".

من أجل اختبار هذا الفرض استخدم الباحثون أسلوب الانحدار المتعدد وسيقوم الباحثون باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$CR = \beta_0 + \beta_1 AC + \beta_2 LEV + \beta_3 Z + \varepsilon$$

حيث إن:

CR تعبر عن المتغير التابع، مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_1, \dots, \beta_3$ تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

AC: تعبر عن التحفظ المحاسبي.

Lev: تعبر عن الرافعة المالية.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٦/٥) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٦/٥) نتائج تحليل الانحدار

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.712	.507	.483
Anova			
Model	F		Sig.
	24.317		.000
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	1.245	3.992	.000
AC	.628	6.474	.000
LEV	.203	2.388	.018
Z	.176	2.444	.016

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠,٧١٢، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين التحفظ المحاسبي ومستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان.

٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠,٥٠٧، وهذا يعني أن ٥٠,٧٪ من التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان يرجع إلى التحفظ المحاسبي، وباقي التغير في مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠,٤٨٣، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق، ولكنها أكثر دقة.

٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة ٢٤,٣١٧ وبمستوي معنوية ٠,٠٠٠ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير المستقل "التحفظ المحاسبي" يساوي ٠,٠٠٠ وقيمة B تبلغ ٠,٦٢٨ فإن ذلك يشير الي قبول الفرض البديل والذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في الشركات المساهمة الكويتية"، وأن هذا الأثر إيجابي بما يعني انه كلما زادت قيمة التحفظ المحاسبي زاد مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان.

القسم السادس: توصيات البحث:

- في ضوء هدف الدراسة وما توصلت إليه من نتائج يوصى الباحثون بما يلي:
- ١- يجب على إدارات الشركات أن تعمل على دمج سياسات التحفظ المحاسبي مع استراتيجيات إدارة المخاطر.
 - ٢- تحسين جودة التقارير المالية بتضمين تحليل كمي ونوعي للمخاطر (مثل سيناريوهات أسوأ الحالات لمخاطر الائتمان).
 - ٣- إجراء دراسات مقارنة بين القطاعات مثل (البنوك vs. القطاعات غير المالية) لفهم اختلاف تأثير التحفظ المحاسبي.
 - ٤- تطوير مؤشرات قياس جديدة للإفصاح عن المخاطر تتجاوز النماذج التقليدية، مثل استخدام تحليل النصوص في التقارير السنوية

٧ الدراسات المستقبلية المقترحة: في ضوء نتائج وتوصيات البحث يقترح الباحثون بعض النقاط التي يمكن دراستها في المستقبل كما يلي:

- ١- تحليل تأثير التحفظ المحاسبي على الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، نظرًا لاختلاف هياكلها المالية.
- ٢- أثر الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر.
- ٣- تأثير الملكية العائلية في الشركات الكويتية على سياسات الإفصاح، وهل تخفف من تأثير التحفظ؟
- ٤- دراسة أثر التحول الرقمي على مستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية.
- ٥- أثر التحول الرقمي على جودة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في الشركات المدرجة بالبورصة.

٩ مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم، أسماء إبراهيم عبد الرحيم. (٢٠١٩). دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠-١٤٥*.
٢. إبراهيم، علاء الدين توفيق. (٢٠١٦). العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح عن المخاطر: إطار مقترح دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥٣(١)، ٨٩-١٢٥*.
٣. أبو الخير، مدثر طه السيد. (٢٠٠٨). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق السهم المصرية، *الدورية: مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة: جامعة طنطا، العدد الأول، ٦٣-١*.
٤. أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. (٢٠٢٠). أثر التحفظ المحاسبي على قرار الشركة بإعادة شراء أسهمها: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الوراق المالية المصري، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٤(٣)، ١-٤٦*.
٥. أبو خزانة، إيهاب محمد. (٢٠١٨). مدى مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في ضوء (IFRS7) في تنشيط سيولة الأسهم بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي، ٢٢(٢)، ٩٤٧-٩٨٧*.
٦. احمد، نانسي محمد. (٢٠٢٢). هل يؤثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة السوقية للمنشأة. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، ١١(١)، ٤٤٩-٤١٨*.
٧. الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم. (٢٠١٦). العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار أسعار السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ٤٣٩-٤٩١*.
٨. الجندي، تامر يوسف عبد العزيز علي. (٢٠٢٠). قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢(٣)، ١٣٢-٤٢*.
٩. الحناوي، السيد محمود. (٢٠١٨). أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٥٩-١٩٥*.
١٠. الدلاييح، عبد الرحمن خالد، الخزاعلة، قتيبة خالد عبده. (٢٠٢٢). أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الأردنية. *المجلة العربية للإدارة، ٤٢(١)، ٣٧٣-*

١١. السيد، محمد صابر حموده; عمران، رجب محمد عمران احمد، الزعبي & مبارك حصان فهد الباني. (٢٠٢٣). تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبورصة الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١٥ (٣)، ١٠-٣٣.
١٢. باجين، كلثوم معطاش. (٢٠٢٢). تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة احمد دراية-ادار.
١٣. توفيق، أحمد محمد شوقي. (٢٠١٧). أثر التحفظ المحاسبي والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢١ (٢)، ٩٧٥-٩٣٢.
١٤. جابر، خالد فتحى. (٢٠١٩). قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في شركات الوساطة المالية المصرية وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٧): دراسة اختبارية. مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، كلية التجارة، ع ٢، ٤٥-٩٢.
١٥. حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد. (٢٠١٨). دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الإستثمارية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢ (٢)، ٣٦١-٣٠٤.
١٦. خيرى، يسري محمد على. (٢٠٢٢). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين الانتماء التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٦ (٣)، ٤٥٠-٤٠١.
١٧. زيد، زهير برهم. (٢٠٢٤). تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على أداء السهم في ظل حالة عدم اليقين: دليل من فلسطين اثناء تفشي جائحة كورونا. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، ١٢ (٢)، ٩٤-١٢٠.
١٨. سعادة، طارق إبراهيم صالح. (٢٠٢٤). نحو رؤية تجريبية أكثر عمقا لقياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي: دليل تجريبي متعدد النماذج من الحالة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٥ (١)، ٩٦٩-٨٥٩.
١٩. عسكر، رضا عزب أحمد عسكر، زامل، أحمد محمد أحمد. (٢٠٢٣). أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار. مجلة البحوث التجارية، ٤٥ (٢)، ٥٧-١٥.
٢٠. فودة، السيد أحمد محمود. (٢٠١٦). أثر الأزمات المالية والسياسية على التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي، ٢٠ (٤)، ٦٥٠-٥٨٥.
٢١. مليجي، مجدي مليجي، عرفة، نصر طه حسن، عبد الحليم، & احمد حامد محمود. (٢٠١٦). محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة

- تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. الفكر المحاسبي، ٢٠(٨)، ٣٩٥-٣٢٩.
٢٢. محمد، محمد رمضان ابراهيم. (٢٠٢٤). قياس أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة القرار الاستثماري (دراسة تطبيقية). مجلة جامعة الصالحية الجديدة للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠(٢٤)، ٢٨٥-٢٣٩.
٢٣. منصور، شويكار محمد ناجي. (٢٠١٤). العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٨(٢)، ٣٠٥-٢٦١.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Abdullah, M., Z. Shukor, Z. Mohamed and A, Ahmed. (2015). "Risk management disclosure A study on the effect of voluntary risk management disclosure toward firm value". **Journal of Applied Accounting Research** 16(3):400-432.
2. Abuselidze, G., & Slobodanyk, A. (2019, September). investment of the financial instruments and their influence on the exchange stock market development. In Economic Science for Rural Development Conference Proceedings (No. 52).
3. Agustin, P., Maharani, B., & Effendi, R. (2021). Financial risk disclosure and corporate governance. In Conference on International Issues in Business and Economics Research (CIIBER 2019) (pp. 32-39). Atlantis Press.
4. Ahmed, E. R., Islam, A., Zuqibeh, A., & Alabdullah, T. T. Y. (2014). Risks management in Islamic financial instruments. *Advances in Environmental Biology*, 402-406.
5. Al-Hadi, A., M., Mostafa and A., Habib. (2016). "Risk Committee, Firm Life Cycle, and Market Risk Disclosures". *Corporate Governance: An International Review*. 24 (2): 145-170.
6. Alswardan, M., (2017). "An Investigation of Sukuk Structure Risk". Doctoral Thesis in Economics and Finance of Philosophy, University of Portsmouth.
7. Aryani, D. N., & Hussainey, K. (2017). The determinants of risk disclosure in the Indonesian non-listed banks. *International Journal of Trade and Global Markets*, 10(1), 58-66.

8. Bahodirovich, K. B. (2024). risk-based financial instruments: theories and concepts. *Gospodarka i Innowacje.*, 46, 373-378.
9. Basu, S. (1997). " The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.24, P.P. 3-37.
10. Beaver, W. H. and S. Ryan, (2000). " Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity", *Journal of Accounting Research*, Vol.38, No.1, P.P. 127-148.
11. Bischof, J. (2009). The effects of IFRS 7 adoption on bank disclosure in Europe. *Accounting in Europe*, 6(2), 167-194.
12. Brown, R., & Lee, N. (2018). The theory and practice of financial instruments for small and medium-sized enterprises. In *EC-OECD Seminar Series on Designing better economic development policies for regions and cities*. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development (OECD).
13. Buckby, S., G., Gallery and J.Ma.(2015)."An analysis of risk management disclosures: Australian evidence". *Managerial Auditing Journal*. 30(8-9):812-869.
14. Cordazzo, M., Papa, M. and Rossi, P.(2017), The interaction between mandatory and voluntary risk disclosure: a comparative study, *Managerial Auditing Journal* ,Vol. 32, No. 7, pp. 682-714.
15. D'Augusta, C., & DeAngelis, M. D. (2020). Does accounting conservatism discipline qualitative disclosure? Evidence from tone management in the MD&A. *Contemporary Accounting Research*, 37(4), 2287-2318.
16. Derakhshan, M., Safarzadeh, M. H., Assadi, G. H., & Raad, A. (2022). Coordination of recognition and disclosure decisions in uncertainties reporting: investigating the relationship between conditional conservatism and risk disclosu. *Financial Accounting Research*, 14(3), 85-118.
17. Dietrich, J., K. Muller and E. Riedl. (2007). " Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism ", *Review of Accounting Studies*, Vol.12, No.1, P.P. 95–124.
18. Dobler, M., K. Lajili, and D. Zéghal. (2011). "Attributes of Corporate

- Risk Disclosure: And International Investigation in the Manufacturing Sector". *Journal of International Accounting Research*. 10 (2): 1–22.
19. Elshandidy, T., Neri, L., & Guo, Y. (2018). Determinants and impacts of risk disclosure quality: Evidence from China. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(4), 518-536.
 20. Farhat, I., (2016). "Impact of Corporate Governance Mechanisms on the Level and Quality of Risk disclosure during the Arab Spring: Evidence from the Tunisian Capital market". Doctoral Thesis in Accounting. University of Carthage.
 21. García Lara, J. M., Garcia Osma, B., & Penalva, F. (2014). Information consequences of accounting conservatism. *European Accounting Review*, 23(2), 173-198.
 22. George, E.R, (2008). "Principles of risk management and insurance". Pearson Education, New York, USA.
 23. Givoly, D., C. Hayn. and A. Natarajan (2007). " Measuring reporting conservatism “, *The Accounting Review*, Vol.82, No.1, P.P. 65–106.
 24. Habbash, M., K., Hussainey and E.,Awad.(2016). "The determinants of voluntary disclosure in Saudi Arabia: An empirical Study". *International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation*. 12(3):213-243.
 25. Hansen, J. C., Hong, K. P., & Park, S. H. (2018). Accounting conservatism: A life cycle perspective. *Advances in Accounting*, 40, 76-88.
 26. Hsieh, C. C., Ma, Z., & Novoselov, K. E. (2019). Accounting conservatism, business strategy, and ambiguity. *Accounting, Organizations and Society*, 74, 41-55.
 27. Ibrahim, A., & Ibrahim, A. (2021). the impact of risk disclosure on investment efficiency: evidence from Egypt. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 1(5), 1-39.
 28. ICAEW. (1997), *Financial Reporting of Risk: Proposals for a Statement of Business Risk*, ICAEW, London.
 29. International Accounting Standards Board, International Accounting Standards Committee Foundation, & International Financial Reporting

- Interpretations Committee. (2009). Financial Instruments: A Guide Through the Official Text of IAS 32, IAS 39 and IFRS 7: Includes the Report on Illiquid Markets by the Expert Advisory Panel. Kluwer.
30. International Federation of Accountants (IFAC). (1999). "Enhancing Shareholder Wealth by Better Managing Business Risk". (International Management Accounting Study No. 9).
31. Khalatur, S., Stachowiak, Z., Zhylenko, K., Honcharenko, O., & Khalatur, O. (2019). Financial instruments and innovations in business environment: European countries and Ukraine. *Investment Management & Financial Innovations*, 16(3), 275.
32. Khlif, H and K. Hussainey. (2016). "The association between risk disclosure and firm characteristics: a meta-analysis". *Journal of Risk Research*. 19(2):181-211.
33. Laux, V., & Ray, K. (2020). Effects of accounting conservatism on investment efficiency and innovation. *Journal of Accounting and Economics*, 70(1), 101319.
34. Linnerooth-Bayer, J., & Hochrainer-Stigler, S. (2015). Financial instruments for disaster risk management and climate change adaptation. *Climatic Change*, 133, 85-100.
35. Miihkinen, A.(2013), The usefulness of firm risk disclosures under different firm riskiness, investor-interest, and market conditions: New evidence from Finland, *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting* ,29, pp. 312–331.
36. Nahar, S., M., Azim and C., Jubb. (2016 b). "The determinants of risk disclosure by banking institutions Evidence from Bangladesh". *Asian Review of Accounting*. 24(4):426-444.
37. Nahar,S., M.,Azim and C.,Jubb.(2016 a). "Risk Disclosure, Cost of Capital and bank performance". *International Journal Accounting and Information Management*. 24(4):476-494.
38. Neag, R., & Maşca, E. (2015). Identifying accounting conservatism—a literature review. *Procedia Economics and Finance*, 32, 1114-1121.
39. Neifar, S., and A., Jarboui. (2017). "Corporate Governance and

- Operational Risk Voluntary Disclosure: Evidence from Islamic Banks". Research in International Business and Finance.1-32.
40. Noviyanti, A., & Agustina, L. (2021). Factors Affecting Accounting Conservatism in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, 10(2), 116-123.
41. Novotny-Farkas, Z. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. *Accounting in Europe*, 13(2), 197-227.
42. Oliveira, J. S., L. L. Rodrigues, and R. Craig. (2011). "Risk-related Disclosures by Non-Finance Companies: Portuguese Practices and Disclosure Characteristics". *Managerial Auditing Journal*. 26 (9): 817–839.
43. Oliveira, J. S., L. L. Rodrigues, and R. Craig. (2013). "Risk Reporting: A Literature Review". Working paper Number 1/2013, University of Aveiro, Aveiro, Portugal.
44. Osma, B., Guillamon Saorin, E., & Mercado, F. (2022). The confirmatory role of conditional conservatism over voluntary disclosure. Available at SSRN 4016505.
45. Parameswaran, S. K. (2022). Fundamentals of financial instruments: An introduction to stocks, bonds, foreign exchange, and derivatives. John Wiley & Sons.
46. Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The accounting review*, 77(2), 237-264.
47. Ryan, S. G. (2012). Financial reporting for financial instruments. *Foundations and Trends® in accounting*, 6(3–4), 187-354.
48. Shivaani, M. V., & Agarwal, N. (2020). Does competitive position of a firm affect the quality of risk disclosure? *Pacific-Basin Finance Journal*, 61, 101317.
49. Sugiarto, H. V. S., & Fachrurrozie, F. (2018). The determinant of accounting conservatism on manufacturing companies in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, 7(1), 1-9.
50. Tahat, Y. A., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D. M. (2016). The impact

- of IFRS 7 on the significance of financial instruments disclosure: Evidence from Jordan. Accounting research journal, 29(3), 241-273.
51. Wang, V. X. (2019). Risk factor disclosures and accounting conservatism. Canadian Academic Accounting Association (CAAA) Annual Conference.
52. Wang, X. (2021). Accounting Conservatism and Risk Disclosures. P. HD thesis, the University of Waterloo, Canada.
53. Wang, Z. (2009). Accounting conservatism (Doctoral dissertation, Open Access Te Herenga Waka-Victoria University of Wellington).
54. Zhang, X., Zhong, Y., & Li, W. (2022). The effect of borrowers' accounting conservatism on lenders' loan loss provisions: Evidence from China's banking industry. International Review of Financial Analysis, 82, 102214.